الاستيطان في مدينة القدس
مقدمة

خليل التفكجي*

لم تشهد القدس عبر التاريخ أحداثاً دراماتية تعرضت فيها، بشكل جذري، لتغير الطابع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني، كتلك التي تشهدها هذه المرحلة. فبعد الاحتلال مباشرة جوبهت بسيل من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المتلاحقة التي هدفت إلى إزالة طابعها العربي والإسلامي عن طريق مصادرة الأرض والبناء الاستيطاني وإحداث خلخلة سكانية تؤدي إلى غَلبة الطابع اليهودي عليها. استمر الاستيطان في القدس على الرغم من الإدانات الدولية التي توجه إلى إسرئيل. وبحسب تحليل نقلته وكالة رويترز تواجه إسرائيل أزمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة. ففي الفترات الماضية تلقت نقداً شديداً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بسبب إعلان خطط لبناء أكثر من 11.000 وحدة سكنية جديدة في مناطق يريد الفلسطينيون أن يقيموا دولتهم عليها.[1] وأجاب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو برفض فكرة تجميد البناء في المستوطنات قائلاً بأن "الحكومة برئاسته لن تخلي مستوطنات في القدس والضفة الغربية خلال ولايتها معتبراً أن عهد تقديم التنازلات من هذا القبيل قد ولى إلى غير رجعة." وفي رفضه هذه الفكرة أضاف قائلاً: "إن تجربة حكومته الحالية على الصعيد السياسي أثبتت بطلان خطوة كهذه، نظراً إلى أن قضية الاستيطان هي من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليس من مسبباته.[2] وفي تصريح آخر أعلن رفضه إقامة دولة فلسطينية، وتحدث عن نوع من الحكم للفلسطينيين، وأكد مواصلة البناء في مستوطنات القدس الشرقية والضفة الغربية، مشدداً على أنه ما دام رئيساً للحكومة، فهو لا يريد أن يسيطر على الفلسطينيين ولا أن يدعم تحولهم إلى مواطنين في دولة إسرائيل، ولذا سيكون هنالك نوع من الحكم في إطار

* مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية. جمعية الدراسات العربية. القدس.

[1] جريدة "القدس"، 2013/2/7.

[2] وكالة "معاً" الإخبارية 2013/1/18.

منزوع السلاح.[3] وفي الذكرى التاسعة لاحتلال مدينة القدس، قال نتنياهو: "القدس هي قلب الأمة ولن يقسّم.[4] وتابع: "إن جذور الإسرائيليين في القدس أعمق من جذور أي شعب آخر."[5] أمّا زعيم حزب العمل يتسحاق هيرتسوغ فقال: "إنْ كان لليهود من قلب فالقدس هي قلبهم وهي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولإسرائيل.[6] وقد استمر البناء الاستيطاني في مدينة القدس، سواء أكان بالمصادقة على المخططات لتوسيع مستوطنات قائمة، أم بالمصادقة على مخططات لإقامة مستوطنات جديدة، أكان ذلك داخل مدينة القدس أم خارجها من أجل إقامة القدس الكبرى التي أخذت بعداً أمنياً وسياسياً وجغرافياً وديموغرافياً لتحقيق الأهداف الموضوعة ضمن الاستراتيجيا الإسرائيلية أن القدس عاصمة لدولة واحدة من دون شريك فلسطيني.

القوانين والأنظمة التي اتبعت في تهويد القدس

1. **مصادرة الأراضي**: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة "للمصلحة العامة" من أجل إقامة المستوطنات عليها. وبموجب قانون الأراضي لسنة 1943، ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء "الاستملاك للمصلحة العامة" تمت مصادرة 24 كم^2، ما يعادل 35٪ من مساحة القدس الشرقية، وأُنشئت عليها 15 مستوطنة إسرائيلية، وتم تشييد 60.000 وحدة سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني.[7].

[3] خطاب نتنياهو، بتاريخ 2014/5/27.
[4] المصدر نفسه.
[5] جلسة الكنيست لإحياء ما يسمى يوم القدس، 2016/6/1.
[6] خطاب هيرتسوغ في احتفال الكنيست، بتاريخ 2014/5/28.
[7] قانون مصادرة الأراضي لسنة 1943/ الوقائع الرسمية.

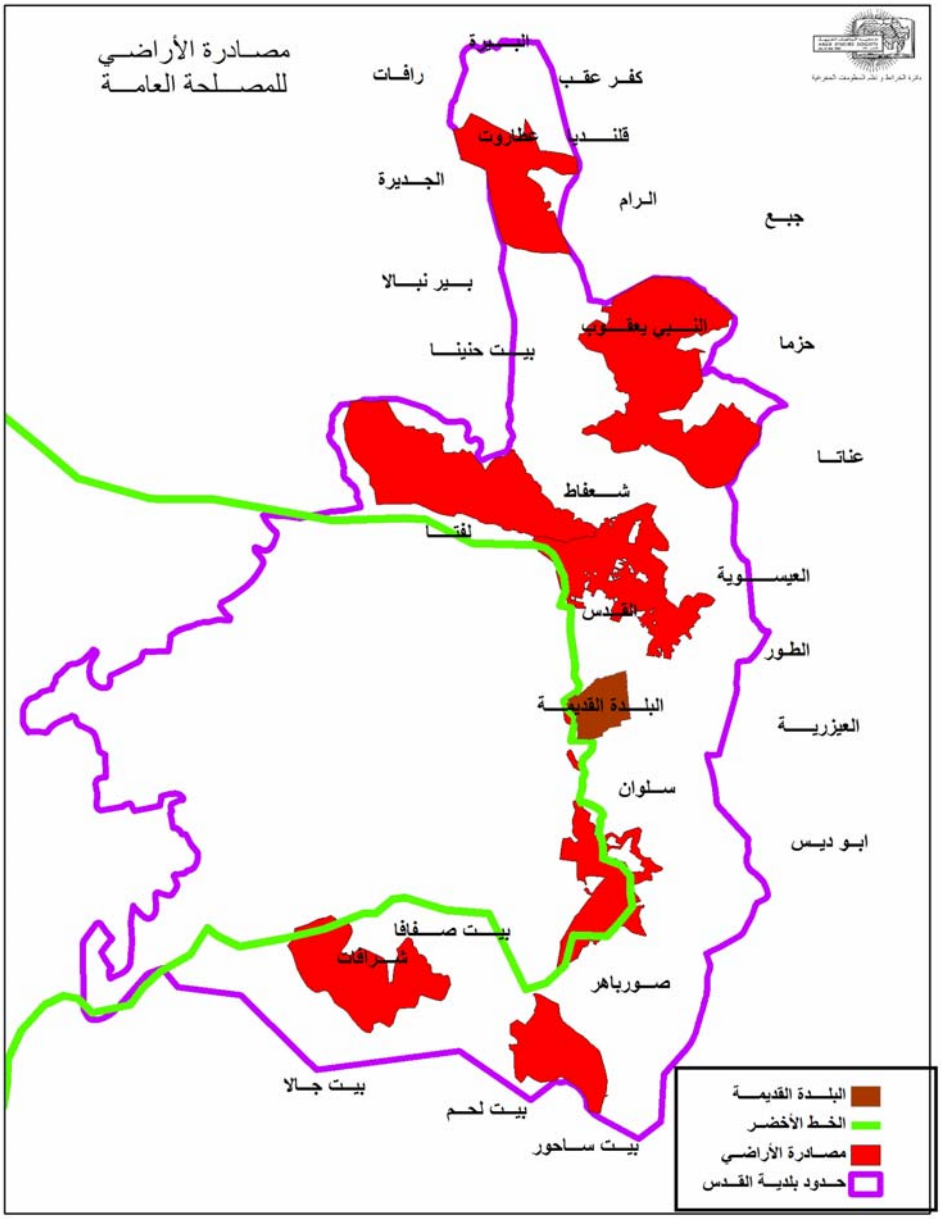

2. **قوانين التنظيم والبناء**: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء، للحدّ من النمو العمراني العربي والسيطرة عليه عن طريق التنظيم والتخطيط. فبدأت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق في محيط البلدة القديمة وإعلانها مناطق خضراء يُمنع البناء عليها، الأمر الذي جعل 52٪ من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء، إلاّ إنها اعتُبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها، كما حدث في

جبل أبو غنيم ومنطقة الراس في قرية شعفاط حيث تم تحويلها من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني (هار حوما، ورمات شلومو). كذلك تم تحديد مستوى البناء، فبالنسبة إلى الفلسطيني لا يسمح له بالبناء في أكثر من 75٪ من مساحة الأرض، وهو الحد الأقصى، بينما يسمح لليهود بنسبة بناء تصل إلى 300٪ من مساحة الأرض.[8] فضلاً عن ذلك وُضعت عراقيل كثيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى 30.000 دولار للرخصة الواحدة، بالإضافة إلى الفترة التي يستغرقها إصدار الرخصة، وهو ما دفع بالسكان إلى البناء من دون ترخيص، أو الهجرة في اتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس، حيث أسعار الأراضي معتدلة، ويمكن بسهولة الحصول على رخصة وبأقل تكلفة عما هو موجود داخل حدود البلدية.[9]

[8] هي نسبة البناء على مساحة الأرض، فكل دونم من الأرض يسمح ببناء عشر طبقات وأكثر، وهي نسبة 300٪لليهود. أمّا العرب فإن النسبة تصل إلى 75٪، أي ثلاث إلى أربع طبقات على المساحة نفسها.

[9] سياسة بلدية القدس تجاه المناطق العربية / قسم التخطيط / بلدية القدس.

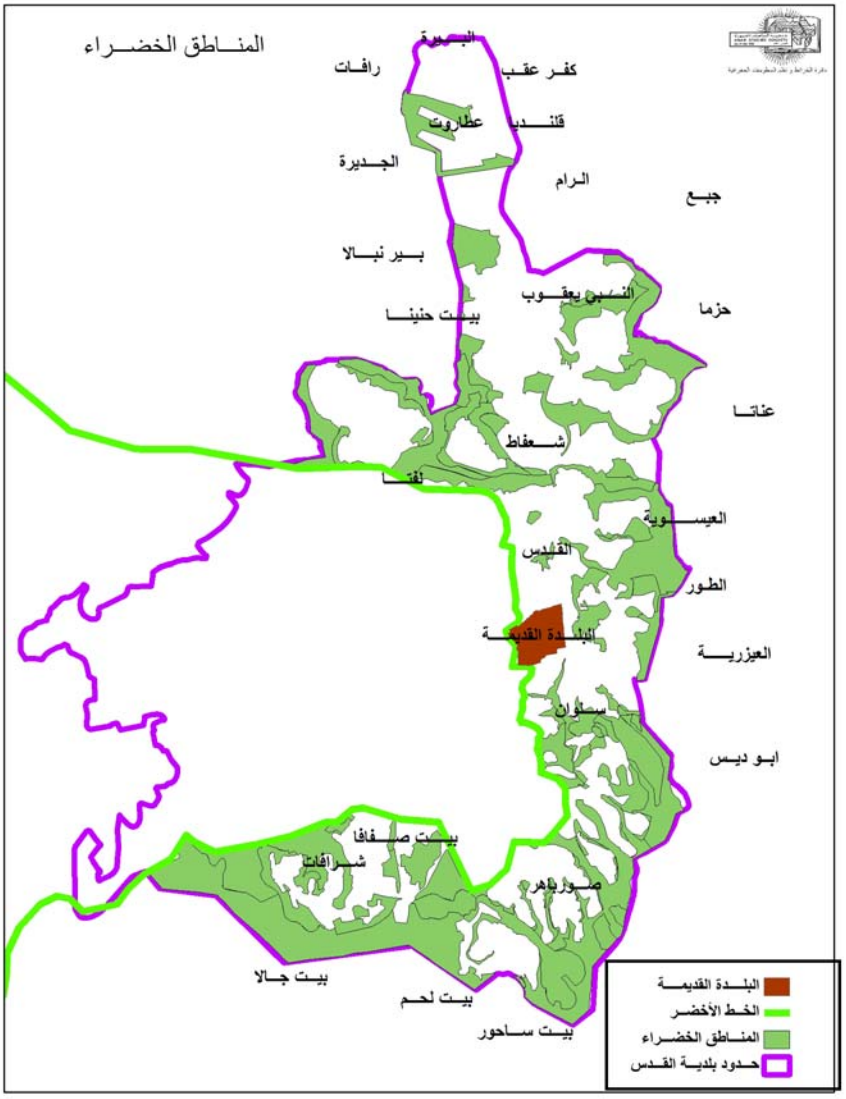

3. **قانون أموال الغائبين لسنة 1950**: يُعتبر قانون أموال الغائبين آلة إضافية للسيطرة على الأرض التي كانت تابعة لملكية فلسطينية. ففي أعقاب النكبة وطرد الآلاف من الفلسطينيين ونزوحهم من بيوتهم وعن أراضيهم، قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وأملاكهم بواسطة تغيبهم قانونياً، وتعريفهم "بالغائبين". ويعرَّف الغائب وفقاً لهذا القانون بأنه كل شخص صاحب ملك في المنطقة التي تقع تحت النفوذ الإسرائيلي، والذي كان أو سيكون في الفترة ما بين 1947/11/29 وموعد إعلان انتهاء حالة الطوارئ التي صدرت عن مجلس الدولة الموقت

في 1948/5/19 أحد رعايا الدول العربية التالية (لبنان، سورية، مصر،السعودية، الأردن، العراق، اليمن) أو أنه وجد في هذه الدول أو في أي منطقة من فلسطين التاريخية سميت وفقاً للقانون "أرض إسرائيل" **لكنها غير خاضعة للسيادة الاسرائيلية**. فقد تم استغلال هذا النص باعتبار أن أصحاب الأراضي الذين يملكون بيوتاً في القدس ويحملون هوية الضفة الغربية ويسكنون أراضي تابعة للسلطة الفلسطينية تُعتبر أموالهم (أموال غائبين). إضافة إلى ذلك فإن الشخص يُعتبر غائباً إذا ما كان مواطناً في إحدى مناطق فلسطين التاريخية، وفي الموعد أعلاه كان قد ترك فلسطين، أو قبل تاريخ 1948/9/1، أو انتقل إلى منطقة ما فيها تخضع لقوات "معادية" مسيطرة على مناطق قتالية في أرض فلسطين التاريخية. وهكذا وجد كثيرون من السكان الفلسطينيين أنفسهم غائبين على الرغم من أنهم ما زالوا يسكنون داخل الدولة ، وهو ما يطلق عليه (الحاضر الغائب). كذلك أقر القانون إقامة مؤسسة القيّم على أموال الغائبين وظيفتها تسجيل كل أملاك الغائبين في سجل الملكية التابع للقيم. ووفقاً لهذا القانون فإن القيم ملزم بالحفاظ على هذه الأملاك وترميمها، كما أنه مُنع منعاً باتاً من نقل ملكية هذه الأملاك إلى ملكية خاصة أو إلى أي ملكية أُخرى. إلاّ إنه يملك حرية التصرف في نقل هذه الأملاك إلى سلطة التطوير كي تتمكن من استعمالها ونقلها إلى أطراف أُخرى، كما حدث عند نقل ملكية كل من عائلة بن لادن في قرية شعفاط إلى عائلة أُخرى، والقنصلية السعودية في الشيخ جراح، وفندق الإمبسادور، وفندق شبرد من القيم على أموال الغائبين إلى مسكوفتش،[10] وتم بناء 90 وحدة استيطانية عليها. وحدث الأمر نفسه مع آل مراد في الشيخ جراح وفندق الأقواس السبعة على جبل الزيتون. وعلى الرغم من الهدف المُعلن من وراء سن القانون، كما يتضح من محاضر جلسات الكنيست، وهو "الحفاظ " بشكل موقت على أملاك الغائبين ريثما تحُل مشكلتهم وفقاً لاتفاقيات مستقبلية بين الأطراف

[10] إرفين مسكوفتش، مليونير يهودي، وهو عراب الاستيطان في مدينة القدس. توفي في حزيران/يونيو 2016، ودفن في المقبرة اليهودية بجبل الزيتون.

المتنازعة التي من شأنها حل هذه القضية، فإن هذه السلطة قامت بنقل الآلاف من الدونمات لشركات توطين يهودية، أو إلى أفراد كما سبق ذكره. وبتاريخ 1953/9/30 كان قد تم نقل الأملاك غير المنقولة من العقارات والأراضي من القيم إلى سلطة التطوير فنجد أن من مجموع 69.000 وحدة سكنية انتقل ما يقرب من 64.000 إلى أيدي عائلات يهودية حتى سنة 1958. وحتى سنة 1954 استوطن أكثر من ثلثي ما يسمى القادمين الجدد في أملاك وأراض اعتبرت أموال غائبين في صيغ قانونية متعددة منها التمليك، والتأجير لمدة قصيرة أو طويلة.[11] وبعد إحكام الاحتلال قبضته على القدس شرع في فرض قانون أموال الغائبين، إلاّ إن بقاء السكان العرب في مدينتهم شكل عقبة أمام تنفيذ هذه السياسة. وقد جرى تعديل على القانون كي يتلائم مع الواقع الجديد بعد أن أصبح سكان القدس العربية وفقاً له غائبين، وذلك لأنهم مكثوا طوال الفترة التي نص عليها القانون خارج حدود إسرائيل، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال إلى إيجاد الحلول بما يتفق والمصالح الإسرائيلية من خلال وضع قانون خاص هو قانون التنظيمات القانونية والإدارية الذي صادق عليه الكنيست أول مرة سنة 1968، وما تبعه من تعديلات لاحقة، من أجل سد الثغرات والعيوب التي لاحقت تطبيقه إلى أن صدر بصيغته الأخيرة تحت اسم قانون التنظيمات القانونية والإدارية. ونص القانون المعدل على اعتبار سكان القدس الشرقية "غائبين" بالنسبة إلى الوضع الكائن في تلك المنطقة فقط، وإلغاء صفة العدو عنهم. والمقصود بتلك المنطقة فقط القدس الشرقية وضواحيها التي ضمت إلى اسرائيل، في اتجاه منع السكان من المطالبة باسترجاع أملاكهم في القدس الغربية، أو في أي مكان آخر داخل دولة إسرائيل. كما استثنى هذا القانون من مفهوم الغائب مَن ينتقل إلى مكان آخر كالأردن أو غيرها من الدول العربية شرط أن يتم هذا الانتقال بموجب ترخيص قانوني، وأيضاً استثنى الأشخاص الذين كانوا خارج القدس عند احتلالها على أن يكونوا موجودين فيها،

[11] الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس، 2015، "السيطرة على الحيز".

بشكل مشروع، بتاريخ بدء سريان القانون. غير أن هذا القانون ألغى أي إجراء كان القيّم قد أجراه على أموال الغائبين فيما يتعلق بسكان القدس الشرقية أو أملاكهم قبل المصادقة على هذا القانون. ويعتبر هذا التعديل الجديد الذي أُطلق عليه قانون أموال الغائبين وفق الأمر رقم 58 لسنة 1967، يعرِّف الغائب بأنه ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل يوم من7 حزيران/يونيو أو في اليوم نفسه أو بعده. وهذا القانون يشبه قانون أموال الغائبين لسنة 1950، لكن تشريع أموال الغائبين لسنة 1967 كان أوسع من الأول. وفي أعقاب بناء جدار الفصل في الضفة الغربية والقدس، مُنع كثيرون من الفلاحين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من المرور والوصول إلى أراضيهم القائمة في القدس وضواحيها في الجانب الإسرائيلي من الجدار، إذ فُرض عليهم استصدار تصاريح للدخول. وفي كثير من الحالات رفضت قوات الاحتلال إصدار تصاريح إلى هؤلاء بإدعاء أن أراضيهم تعتبر أموال غائبين منذ تلك اللحظة. وفي كانون الثاني/يناير 2008 كشفت صحيفة "هآرتس" في سبق صحافي عن خطط جديدة لوزارة الإسكان لبناء 300 وحدة سكنية على أراض تابعة لفلسطينيين من سكان بيت ساحور، وذلك بعد ما تم إعلانهم غائبين وفقاً للقانون. وفي 2015/4/15 أصدرت المحكمة العليا قراراً بشأن سريان وتطبيق قانون أموال الغائبين لسنة 1950 في القدس الشرقية على أملاك تعود إلى الفلسطينيين العرب من سكان الضفة الغربية، وذلك في ملف استئناف رقم 06/5931+ 09/2038. وقد نص القرار، الذي أصدره رئيس المحكمة العليا بموافقة ستة قضاه آخرين أجمعوا على أن القانون المذكور يسري على هذه الأملاك خلافاً لتطبيقه، مثلما طبق حتى اليوم بحيث تعود ملكية "أملاك الفلسطينيين العرب من سكان الضفة الغربية والكائنة في القدس الشرقية إلى القيم على أموال الغائبين مباشرة ومن دون الحاجة إلى أي إجراء آخر، كتسجيل الأملاك باسم القيم أو حتى إعلام صاحب الشأن أو أي إجراء آخر يتعلق بهذه

الأملاك، كما جرى حتى صدور القرار." ويتلخص قرار المحكمة العليا، على غرار قراراتها السابقة أو قوانين الأراضي التي سُنت أو قد تُسن لاحقاً أو مستقبلاً بهدف واحد لا يتغير وهو استملاك كل الأراضي الواقعة غربي النهر وتسجيلها باسم الدولة أو أجهزتها بمختلف تسمياتها، مثل سلطة التطوير، أو السلطات المحلية، كبلديات ومجالس محلية أو جمعيات استيطانية.[12]

4. **الأسرلة**: استكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على أسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها على 22٪ من إجمالي عدد السكان. وتسعى إسرائيل لربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض إلى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس. وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع سائر المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة مَن تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية وذلك من خلال تطوير الخدمات المقدمة إلى الأقلية التي تريد أسرلتها. لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتعوض المدارس العربية الحكومية والخاصة، حيث يدرس الآن 39.189 طالب عربي في المدارس الإسرائيلية في القدس أو ما نسبته 53٪، بينما يدرس 30.270 في المدارس العربية الخاصة والحكومية، إضافة إلى محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس من خلال تقديم خدمات صحية في الأحياء في القدس الشرقية كادت تصل إلى كل حي من خلال صناديق المرضى الإسرائيلية التي يصرف عليها طبقاً لنظام التأمين الوطني والصحي. ولتحقيق كل ذلك شكلت البلدية لجنة من كبار موظفيها، لوضع تصور يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية وتحقيق الدمج الكامل بينها وبين القدس الغربية.[13]

---

[12] راجع قانون أملاك الغائبين في: أسامة حلبي، "المكانة القانونية لسكان القدس منذ العام 1967 وإسقاطات الضم على حقوقهم المدنية والاجتماعية" (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2008.

[13] أحمد غنيم، "القدس نداء أخير"، 1999، ص 28.

5. **سحب الهويات**: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنين أردنيين يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، إذ أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال سنة 1967 منع التجول، وأجرت إحصاء للفلسطينيين هناك بتاريخ 1967/6/26، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساسي لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس باعتبار كل الفلسطينيين المقيمين بالقدس قد دخلوا إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران/يونيو، ثم سمح لهم بالإقامة في القدس كإجراء كفلته "إنسانية" دولة إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين، وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل. وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم بمكان آخر أكان خارج البلاد، أم في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة طويلة نسبياً يفقد حقه المتمثل في الإقامة الدائمة في المدينة، وخصوصاً أن قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1974 يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت موقتة أو دائمة. إضافة إلى ذلك تنص المادة (أ) من أحكام الدخول إلى إسرائيل على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة بدولة أجنبية مدة سبعة أعوام أو من حصل على جنسية أُخرى، بمن فيهم الفلسطينيون الذين يسكنون خارج حدود القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال. ومنذ سنة 1967 حتى سنة 2016 تم سحب ما يزيد على 15.000 بطاقة هوية مقدسية أو ما يعادل 80.000 فلسطيني فقدوا حق الإقامة داخل مدينة القدس،[14] لأسباب آنفة الذكر. وقد جاء اتفاق أوسلو وما تبعه من تعقيدات وتقييد المقدسيين بالحصول على الجنسية الفلسطينية، بل إن رفض السلطات الاسرائيلية مبدأ أن يحمل الفلسطينيون المقيمون والحاملون الهوية الإسرائيلية الجنسية الفلسطينية أدى إلى تعقيدات شتى، نجم عنها إحجام كثيرين من السكان عن حمل الجنسية الفلسطينية. وجاءت سنة 1988 وخطة فك

[14] وزارة الداخلية / القدس.

الارتباط الفلسطيني– الأردني لتزيد في التعقيدات التي تواجه الفلسطينيين عبر إسقاط المواطنة الأردنية عنهم ليصبحوا عبارة عن حملة وثائق أردنية تحتاج في حالة التنقل في العالم العربي إلى عدم ممانعة وتنسيق مسبق مع أي دولة، وهو ما دفع بكثيرين من السكان الفلسطينيين إلى الهروب نتيجة هذه الأمور والمطالبة بالجنسية الإسرائيلية التي يزيد عدد حامليها إلى أكثر من 24.000 مواطن وعائلة[15] وأصبحوا يتنقلون في معظم أنحاء العالم من دون تأشيرات أو تنسيق مسبق مع أي دولة. أمّا من حمل الجنسية الأجنبية نتيجة الإقامة خارج البلاد (طلاب، متزوجون) فقد تم سحب هوياتهم، وأصبحوا زائرين وسياحاً أجانب يحصلون على تأشيرة دخول مدة ثلاثة شهور عليهم المغادرة بعدها. وهكذا فإن اختيار الحصول على الجنسية الإسرائيلية لها خطورتها الكبيرة الناتجة من المفاوضات في شأن القدس. وإذا كان حمل المقدسيين الجنسية الإسرائيلية فعلياً، فعلى ما سيتم التفاوض فيما بعد بشأن القدس؟ (على السكان أم السيادة)، وهي إسرائيلية في الواقع. كذلك فإن الحصول على الجنسية الفلسطينية بحسب القانون الإسرائيلي يُعتبر كل إنسان عربي أصيل يحمل جنسية غير إسرائيلية غائباً بالنسبة إلى الحق في الإقامة الدائمة، وبالتالي يمكن السيطرة على أملاكه باعتبارها أموال غائبين.[16]

6. **هدم المباني**: سياسة التخطيط لا تكتفي بتحجيم الأراضي المخصصة للسكن، وتقليص حقوق البناء وفرض غرامات باهظة، بل تتجاوزها إلى هدم المبنى. وعملية هدم المباني والمخالفات تشكل عقاباً مفروضاً على المقدسيين الفلسطينيين، الأمر الذي يزيد في ضائقة سكنهم ومعاناتهم. وخلال سنة 2014 تم هدم 95 بيتاً مبنياً في القدس الشرقية. وعلى الرغم من أن عدد أوامر الهدم الصادرة عن أجهزة التخطيط والمحاكم الإسرائيلية مرتفعة، فإن عملية هدم المباني تكون بشكل انتقائي لاعتبارات متعددة تحددها السلطات الإسرائيلية. هذا الواقع يدفع عدداً

[15] معطيات وزارة الداخلية / القدس.
[16] وزارة الداخلية الإسرائيلية.

كبيراً من الأُسر التي صدر بحق مبناها السكني أمر هدم العيش في حالة رعب وضائقة كأنها تقف في الدور لتنفيذ هدم مكان سكنها. ويدفع هذا الوضع رب الأسرة إلى تحجيم حريته والإذعان لسلوكيات اجتماعية وسياسية تصل إلى حد الابتزاز السياسي خوفاً من هدم منزله. إن مخالفات البناء والبناء غير القانوني حالة موجودة في كل من القدس الشرقية والغربية، وفي الأحياء اليهودية والفلسطينية على حد سواء، إلاّ إن تعامل سلطات التخطيط والبلدية مع البناء غير القانوني والمخالف يكون مختلفاً. إذ يتم التعامل مع مخالفة البناء في الأحياء اليهودية على أنها مخالفة مدنية، ويمكن تعديل التخطيط ومنحها ترخيصاً بإجراء تعديلات تخطيطية وإدارية. لكن مخالفة البناء الفلسطينية هي جنحة ومشكلة أمنية يعاقب عليها من خلال فرض غرامات باهظة، وإصدار أوامر هدم من المحاكم وحتى تنفيذ عملية الهدم. وتُعدّ سياسة التخطيط المعمول بها في القدس، كما هو الأمر في مواقع أُخرى لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هي المشكلة الرئيسية والسبب في البناء المخالف وغير القانوني، وهي منبثقة من اعتبارات سياسية وتسعى لتحقيق أهداف الضبط المكاني والتبعية السياسية والاقتصادية، وكل ذلك يخلق أزمة سكنية ويشكل عائقاً ملحوظاً ورئيسياً أمام توفير المسكن اللائق. ويتضح مما تقدم أن البناء غير المرخص يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الأسر الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى العبء النفسي إذا كانت الأسرة تعيش في بناء غير مرخص وتخشى من إمكان هدم منزلها. كذلك يشكل هذا الواقع ضبطاً سياسياً وتبعية سياسية لرب الأسرة يحول دون اتخاذه موافقة سياسية بشكل حر خوفاً على بيته من الهدم. وفي حالة هدم المبنى تبقى الأسرة من دون مأوى بعد أن استثمرت كل مواردها في بناء البيت.[17]

7. **قانون الجيل الثالث**: يقصد بقانون الجيل الثالث بأن كل شخص محمي إذا كان مستأجراً قبل سنة 1968، وقبل رفع الحماية عن المستأجرين

[17] جمعية الدراسات العربية / أبحاث الأراضي

الذي كان سائداً في الفترتين الأردنية والانتدابية بموجب عقود إيجار تبين حقوق الإيجار والاستئجار من المالك، سواء أكان المأجور سكناً أو تجارياً، إذ قام الماك بتأجير المستأجر بموجب عقود تتضمن وصفاً كاملاً للعقار واستعمالاته، وكيفية الدفع بموجبه للمالك. وكان قانون "الإيجار والاستئجار" هذا سائداً آنذاك يحمي المستأجرين من إخلاء المأجور ما دام المستأجر يقوم بدفع المستحقات بانتظام وفي المواعيد المحددة بحسب العقد. وسكنت مدينة القدس أجيال متعاقبة من الحمائل القادمة من خارج المدينة، وقامت باستئجار عقارات خلال العقود الماضية، وكانت نسبة كبيرة من هؤلاء من اليهود الذين سكنوا مدينة القدس واستأجروا من سكان عرب أو قاموا بتأجير عرب. ونتيجة حرب سنة 1948 التي أدت إلى تقسيم المدينة وانتقال كثيرين من اليهود الذين كانوا يسكنون في مدينة القدس إلى الجانب الآخر، وأدت الهجرة الفلسطينية من القدس الغربية وأماكن أُخرى في اتجاه المدينة إلى أن قام اللاجئون بالسكن في الأماكن التي تم تفريغها. وفي الأعوام التالية قامت الحكومة الأردنية بإصدار مجموعة من الأوامر(الإناطة) لتحدد فيها الأملاك التي تعود إلى يهود كانوا يملكون عقارات في المناطق التي تقع تحت سيطرتها، وأرفقت ذلك بقوائم للأملاك التي أصبح القيّم على أملاك العدو الذي عينته الحكومة الأردنية يديرها، والذي قام، بدوره، بتأجير هذه الأملاك إلى الساكنين بموجب عقود تأجير، أو أنه قام بالإشراف على الأملاك التي كانت مؤجرة إلى أشخاص في سنوات سابقة من جانب الجمعيات أو الهيئات اليهودية بموجب عقود إيجار واستئجار. واستمر هذا الوضع حتى سنة 1967 عندما قامت الدولة العبرية باحتلال الضفة الغربية، وتم توحيد شطري المدينة بموجب قرارات صادرة عن الكنيست الإسرائيلي، وتوسيع حدودها، وبدأت بتطبيق القوانين الإسرائيلية على مدينة القدس التي تم ترسيم حدودها بموجب قرار صادر عن الكنيست الإسرائيلي. وبدأوا بتطبيق هذه القوانين سواء أكان بمصادرة الأراضي أم قوانين التنظيم والبناء أم العودة إلى ما يطلق عليه الأملاك اليهودية التي كان القيم على أملاك العدو يديرها، وأصبحت منذ تلك الفترة تدار من

جانب القيم على أموال الغائبين. وقام القيم المذكور بتحويل جزء كبير من الأملاك إلى القيم العام الذي قام، بدوره، بنقلها إلى المؤسسات الاستيطانية التي باشرت رفع القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية باعتبارها المسؤولة عن هذه الأملاك عن طريق الاستيلاء وإفراغ المساكن التي كانت آهلة بالعرب، أو اتخاذ القرار بإبقائهم على اعتبار أنهم محميون قانونياً. وهكذا تقوم مؤسسة القيم على أموال الغائبين بصورة أو بأُخرى بتنفيذ السياسة الرسمية الإسرائيلية حيال القدس. ويتضح ذلك من خلال ممارسات هذه المؤسسة التي لم تبخل يوماً في استخدام كل الوسائل للاستيلاء على المنازل العربية وضمها إلى سلطتها. ويُعتبر قانون الجيل الثالث من أخطر القوانين التي سنّت في فترة الاحتلال، وسريان هذا القانون يعني الاستيلاء على مزيد من المنازل والعقارات داخل البلدة القديمة، وخصوصاً أن هنالك صراعاً عنيفاً يُستخدم فيه كل القوانين والتشريعات والمحاكم الإسرائيلية الداعمة لعملية الاستيطان، وأذرعها المنفذة كجمعية عطيرت كوهانيم أو لجنة تطوير الحي اليهودي، وغيرهما من مؤسسات الدولة.[18]

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي

شكلت الزيادة السكانية العربية مفصلاً أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى.[19] ففي سنة 1993 بدأ التخطيط للقدس الكبرى التي كان بنيامين بن إليعيزر وزير الإسكان آنذاك يحمل لواءها، مدعوماً بتعليمات مباشرة من يتسحاق رابين، لتنفيذ المخطط الذي كان من أهم أهدافه خلق تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك بالعرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل، وكمدينة عالمية، بالإضافة إلى ربط المستعمرات خارج حدود البلدية بداخلها بواسطة ممرات لتحقيق أغلبية يهودية: **12٪** من العرب و**88٪** من اليهود. وهذه الخطة تسعى لإحداث تغيير ديموغرافي للمصلحة الإسرائيلية، تنفيذاً لرؤية إيهود أولمرت (رئيس بلدية القدس آنذاك) الهادفة إلى ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود البلدية، وإلى إخراج التجمعات

[18] خليل التفكجي، "قانون الجيل الثالث والسيطرة على الحيز (مؤسسة رؤيا، 2016).

[19] متروبولين القدس خطة أساس وخطة تطوير / وزارة الداخلية وزارة الإسكان إدارة أراضي إسرائيل / بلدية القدس 1994 الوثيقة الرسمية.

العربية، وإلى فصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقسيم الضفة إلى كانتونات، وإلى إحكام السيطرة على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومنع أي جهد فلسطيني لإيجاد وحدة الولاية الجغرافية عليها، أو الانتقال لممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض، وإلى تدمير أي نمط اقتصادي مستقل خاص بالضفة الغربية ومنع قيام عاصمة فلسطينية في القدس. وفي تطور مفاجئ ترافق مع توسيع الحكومة الإسرائيلية بانضمام حزب إسرائيل بيتنا إلى الائتلاف الحكومي وتسليم زعيم الحزب ليبرمان وزارة الدفاع، أظهر استطلاع للرأي بشأن ضم مستوطنة معاليه أدوميم إلى السيطرة الإسرائيلية الكاملة أن 78٪ من اليهود يؤيدون ضمها وفرض القانون الإسرائيلي عليها من دون انتظار اتفاقية سلام مع الجانب الفلسطيني، وحتى لو دفعت إسرائيل ثمناً سياسياً على خطوتها هذه أحادية الجانب.[20] وهكذا يتبين أن الأحزاب الإسرائيلية، اليمين منها أو اليسار، لديها إجماع على ضم المستوطنات وإقامة القدس الكبرى.

وبدأت السلطات الإسرائيلية بالتدريج العمل على توسيع الحدود وضمها من دون إعلان رسمي، فكانت الأنفاق التي تم افتتاحها لوصل مستعمرة معالية أدوميم بالقدس لجعل الحركة بين المستعمرة المذكورة والقدس تسير بشكل سلس، وكذلك الأنفاق تحت منطقة بيت جالا مع كتلة غوش عتسيون، والشوارع العريضة مع كتلة غفعات زئيف في الجزء الغربي. وفي الوقت نفسه شرعت إسرائيل في إقامة سكة حديد ينتهي العمل بها في سنة 2017، من أجل ربط منطقة الساحل بالمدينة وافتتاح سكة الحديد الخفيفة التي تصل بين المستعمرات التي أقيمت داخل حدود البلدية، وعزل القرى والمدن الفلسطينية بالشوارع العريضة وتفتيت الأحياء العربية إلى أجزاء يسهل السيطرة عليها. وكان جدار الفصل العنصري الذي أقيم حول المدينة سبباً من أسباب الصراع الديموغرافي فيها، وهو ما أعلنه كثيرون من السياسيين الإسرائيليين، منهم زعيم المعارضة الإسرائيلية رئيس حزب العمل يتسحاق هيرتسوغ إذ قال: "إذا لم ننفصل عن القرى الفلسطينية، فإننا سنخسر القدس.[21]

[20] وكالة "معاً"، 2016/5/31.

[21] جريدة "الغد"، 2016/3/15، ص 29.

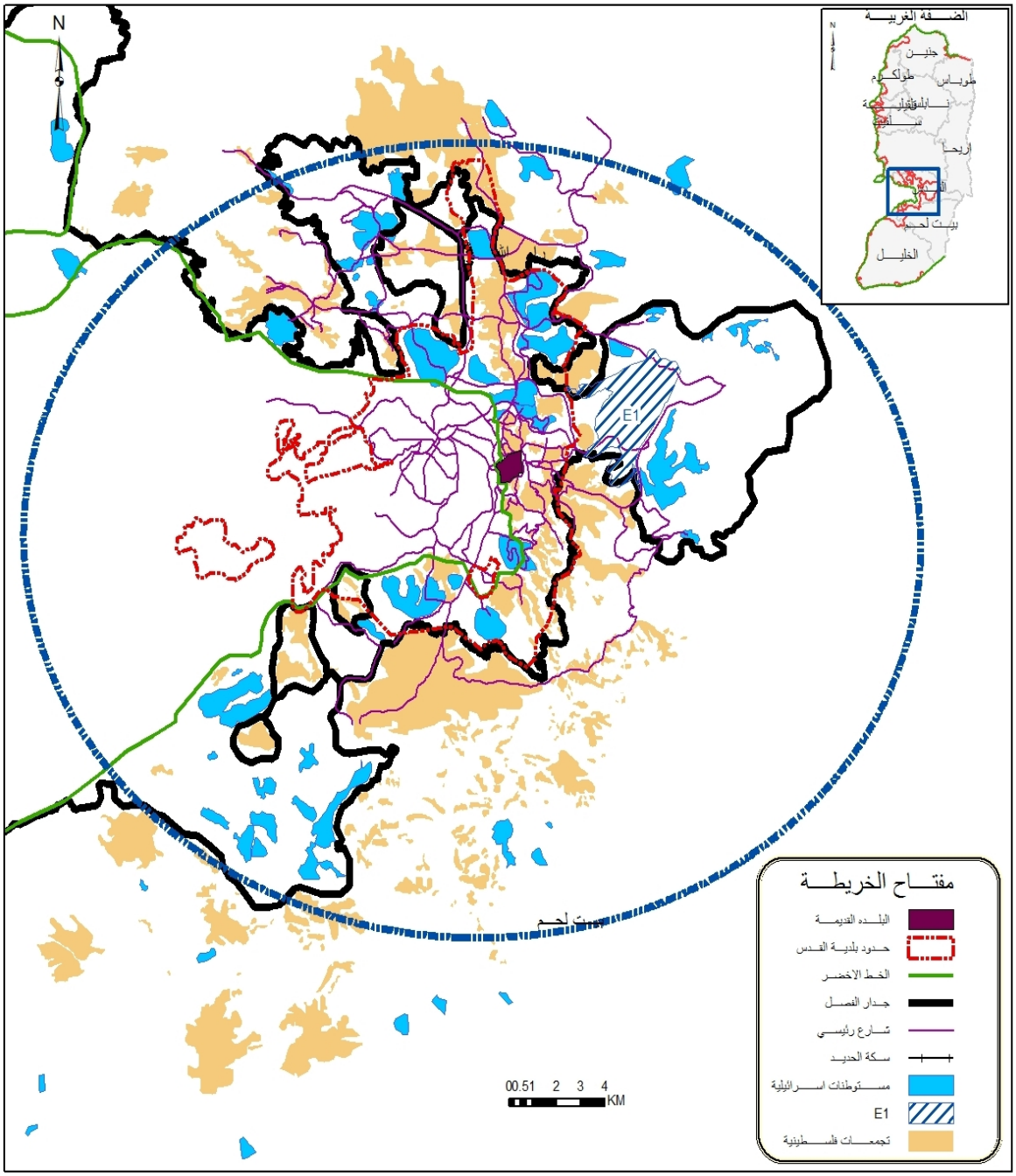
N
الضفة الغربية
جنين
طولكرم
طوباس
نابلس
سلفيت
اريحا
القدس
بيت لحم
الخليل
E1
بيت لحم
مفتاح الخريطة
البلده القديمة
حدود بلدية القدس
الخط الاخضر
جدار الفصل
شارع رئيسي
سكة الحديد
مستوطنات اسرائيلية
E1
تجمعات فلسطينية
0 0.5 1 2 3 4
KM

المؤسسات العاملة على تهويد مدينة القدس

1- **عطيرت كوهانيم (Ateret Cohanim)**: نشأت سنة 1978، ويرأسها ماتي دان (Mati Dan) وهو مستوطن له صلات واسعة في كل المكاتب الحكومية، بما فيها ديوان رئيس الحكومة. وتسيطر الجمعية في الأحياء الإسلامية والمسيحية على 21 عمارة تتكون من 300 غرفة يسكن فيها 60 عائلة. وأغلبية هذه العمارات في شارع الواد، وأشهرها منزل أريئيل شارون. وفي 2016/5/6 تم الاستيلاء على منزل عائلة اليوزباشي في حارة السعدية. كذلك حصلت عطيرت كوهانيم على منزل (سان جورج) نيئوت دافيد، وهي عمارة كبيرة بالقرب من كنيسة القيامة. كما سعت الجمعية لشراء فندقين كبيرين بالقرب من باب الخليل: فندق إمبيريال وفندق البتراء، وما زالت القضايا القانونية مستمرة لم تحسم بشأن هذه الصفقة. كما أن هنالك مشروعاً في برج اللقلق لإقامة مجمع سكني أطلق عليه اسم معاليه هحسيدوت (Ma`aleh Ha`sidot). وتعود ملكية هذه الأملاك إلى الدولة التي ستقوم ببناء المجمع المكون من 33 وحدة سكنية، فضلاً عن كنيس سيرتفع سبعة أمتار عن أسوار البلدة القديمة.

2- **إلعاد** : تشكلت في سنة 1986. وفي سنة 1991 دخلت أول بيتين في حي وادي حلوة (العباسي، والقراعين)، وهو الحي المركزي في سلوان. وأعاد المستوطنون تسميته أرض داود، ويقف دافيد بئيري (David Be`eri) على رأس هذه الجمعية. ويوجد اليوم في منطقة وادي حلوة عشرات الوحدات السكنية تسكنها 27 عائلة يهودية. وتملك الجمعية عشرين وحدة سكنية أُخرى بالقرب من المنطقة، استولت على أغلبيتها خلال الفترة ما بين شباط/فبراير – نيسان/أبريل 2004، وتعيش فيها الآن 23 عائلة. وتقوم إلعاد بأنشطة تعليمية ومعلوماتية، بما في ذلك تنظيم جولات ومحاضرات وندوات، تشكل كلها جزءاً من المعركة للتأثير في قلوب اليهود وعقولهم، وتعمل على تعميق تعريف المنطقة بأنها منطقة يهودية.

3- **سلطة أراضي إسرائيل (Minhal Mekarke`ey Israel)**: تقوم بإدارة أراضي الدولة وتتمتع بسلطات شاملة فيما يتعلق بشؤون الأراضي، ويشمل ذلك الأراضي التي كانت في السابق ملكاً للحكومة الأردنية (خزينة المملكة الأردنية الهاشمية). ووفقاً لهذه الأنظمة عليها أن تدير أيضاً الأراضي التي تقع تحت سلطة الصندوق القومي اليهودي. لكن إدارة الأراضي جرى فصلها فعلياً.

4- **القيّم على الأملاك اليهودية في القدس**: وهي دائرة من دوائر وزارة العدل، تدير الأملاك التي كانت ملكاً ليهود أو مؤسسات يهودية (القيم على الأموال العامة) في الفترة الانتدابية أو التي كانت تدار في الفترة الأردنية (القيم على أملاك العدو) والتي تم إعلانها ضمن أوامر الإناطة الصادرة عن وزير الداخلية الأردني الذي كان يقوم بإدارتها وتأجيرها. ويبلغ عدد الملفات التي تعود إلى هذا القيم 532 ملفاً.

5- **القيم على أموال الغائبين**: دائرة في وزارة المالية، تدير أملاك الفلسطينيين الذي يقيمون خارج حدود مدينة القدس، أو الأملاك التي تعود إلى الدولة التي قامت بالاعتداء على الدولة العبرية سنة 1948 (لبنان، سورية، شرق الأردن، العراق، السعودية، اليمن، مصر)، أو على أي جزء من أرض خارج حدود إسرائيل. وترفض هذه الدائرة الإفصاح عن الأملاك التي تديرها على الرغم من أن آريه كنغ (Aryeh King)، وهو رئيس صندوق أراضي إسرائيل، وهي منظمة يمينية من منظمات المستوطنين، قدم طلباً إلى المحكمة العليا بالكشف عن بيانات تلك الدائرة .

6- **الصندوق القومي اليهودي (Keren Kayemet l`y israel)**: كان هذا الصندوق يدير الأراضي التي تم شراؤها من أجل المستوطنات اليهودية في الفترة قبل سنة 1948. ويدير هذا الصندوق الأملاك في مستعمرة نفي يعقوب وعطروت وتزيد المساحة على 1200 دونم.

7- **سلطة تنمية القدس**: وهي منظمة رسمية أُسست وفق قانون سُن في سنة 1988، وأصبحت الذراع التنفيذية للمشاريع الكبرى في القدس، ومن أبرز مشاريعها ترميم السور وأعمال تنمية في سلوان وجبل الزيتون، وإقامة تسع حدائق ومتنزهات وطنية في محيط البلدة القديمة، وتحديث البنية التحتية في البلدة القديمة. وبموجب قرار الحكومة 4090 الصادر في آب/أغسطس 2005 تمنح الحكومة مبلغاً ضخماً من المال يبلغ 720 مليون شيكل أو ما يعادل 250 مليون دولار إلى هذه السلطة لتنفيذ المشاريع.

8- **مؤسسة الحائط الغربي (البراق)**: وهي مسؤولة أمام ديوان رئيس الحكومة مباشرة ، كما أنها مسؤولة عن الخطط الخاصة بمحيط الحائط الغربي بما في ذلك الأنفاق المحيطة به. وتتمتع المؤسسة بمكانة عليا ومميزة بين المؤسسات الأُخرى، وذلك لأن رئيس مجلس حكامها هو حاخام الحائط نفسه.

9- **شركة تنمية القدس الشرقية**: شركة تابعة لوزارة السياحة والبلدية وتعمل في تطوير المشاريع والبنى التحتية الخاصة بالسياحة في القدس منذ سنة 1966. ويتركز عملها على الحوض المقدس للبلدة القديمة، ولا سيما في منطقة جبل الزيتون، وجبل صهيون، ووادي الربابة، وشاركت في محاولة تحويل حي البستان في سلوان إلى موقع سياحي وهو المشروع الذي يتطلب تدمير 25 بناية.

10- **شركة إعادة بناء الحي اليهودي وتطويره**: تعمل تحت رعاية وزارة السياحة والبلدية، ومسؤولة عن صيانة ما يحيط بالحي اليهودي ومدينة داود (سلوان)، بما في ذلك طرق المشاة وسوق اللحامين في الحي الإسلامي، وأيضاً في إعداد المشاريع الخاصة بتلك المنطقة. وفي سنة 2001 نشرت خطة ضخمة لبناء مئات المساكن في الحي اليهودي وفي جبل صهيون على مساحة يبلغ مجموعها 250 دونماً، ومشاريع سياحية بالقرب من جبل صهيون وفي سلوان وباب الساهرة وباب المغاربة بتكلفة تبلغ 36.4 مليون دولار. وجرى تحديد أهداف المشروع في مقدمة الكتيب على أنها "إعادة وجود يهودي قوي في البلدة القديمة." ومن المشاريع إقامة مشروع كيدم، وإقامة موقف تحت الأرض يتسع

لستمئة سيارة، وبناء شارع للمشاة فوق أسطح السوق، يربط بين الحي اليهودي والبؤرة الاستيطانية المنتشرة في الأحياء الإسلامية والمسيحية.

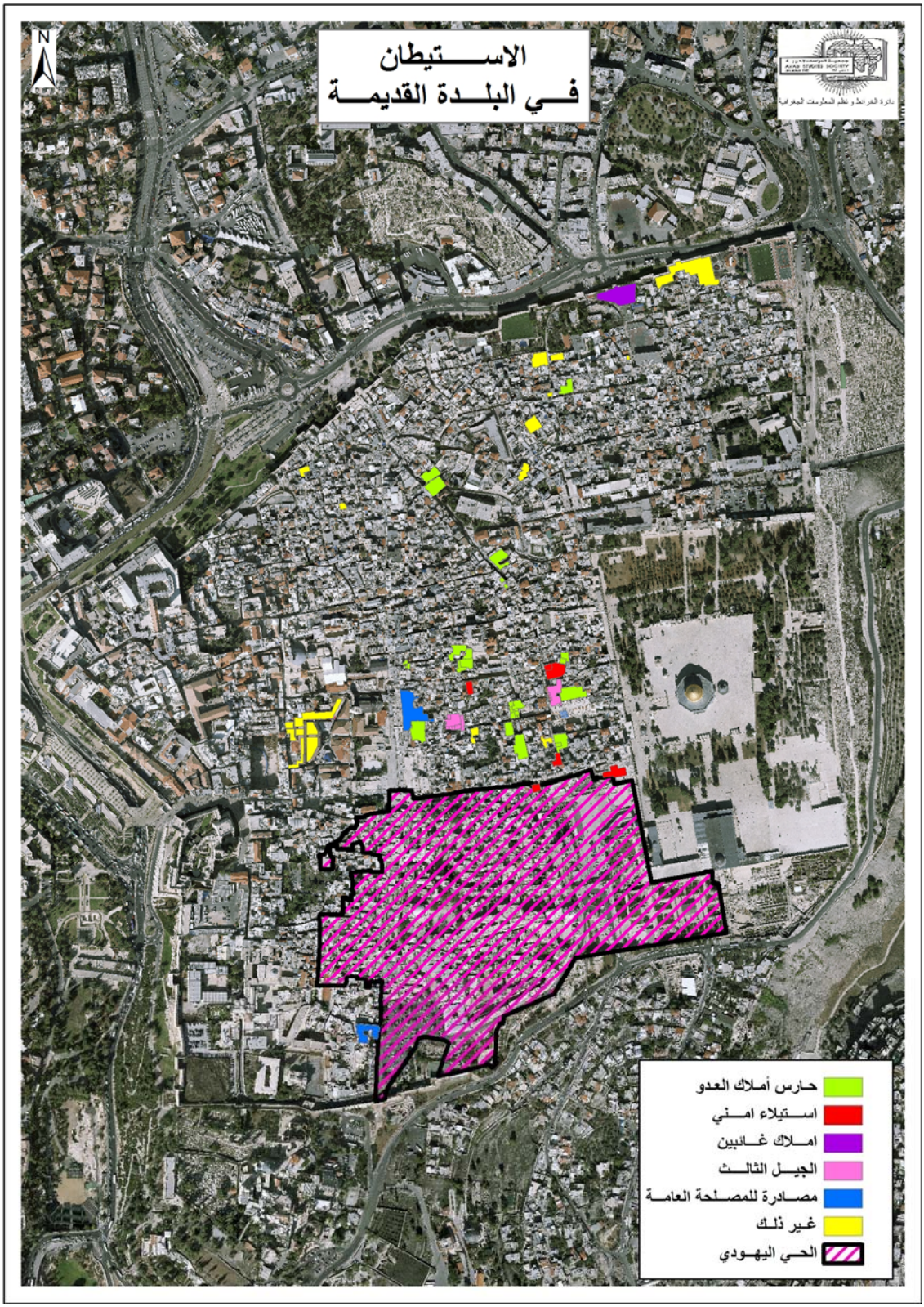
الاســـــتيطان
فـــي البلـــدة القديمـــة
N
دائرة الخرائط و نظم المعلومات الجغرافية
حارس أملاك العدو
استيلاء امني
املاك غائبين
الجيل الثالث
مصادرة للمصلحة العامة
غير ذلك
الحي اليهودي

تعتبر البلدة القديمة التي تضم داخلها أقدس المقدسات للديانات الثلاث، من أهم المناطق في العالم حساسية. ونتيجة هذه الأهمية تم إعلانها منطقة أثرية محمية عالمياً. ووُضعت في قائمة التراث الحضاري الذي يجب حمايته. وقد جاءت الأهمية الكبرى لهذه المنطقة، كونها تحمل بصمات التاريخ الأثري، والفكري، والحضاري. فهنا نرى الآثار البيزنطية، والإسلامية، حتى العثمانية مروراً بالصليبية، والمملوكية، والفاطمية والأموية. ونظراً إلى هذه الأهمية وُضعت المدينة في دائرة الهدف بعد احتلالها، فكان الاستيلاء على البيوت والمنازل وهدم حارة الشرف والمغاربة ضمن سياسة وضع بصمات يهودية في المكان، من أجل إحداث تغيير على المشهد المكاني. فكان عامل الهدم الذي طال الآثار الإسلامية في منطقة باب المغاربة المرحلة الأولى في عملية الاستيطان داخل البلدة القديمة والتي بدأت مباشرة في 1967/6/10، وتتالت عمليات الاستيلاء على البيوت والمنازل باستخدام القوانين المتنوعة لتنفيذ سياسة الخطوة خطوة باقتلاع الفلسطينيين من بيوتهم والاستيلاء عليها. فكان سقوط بيت هنا أو هناك يتبعه احتفالاً كبيراً ورفع الأعلام .

ثم بدأت سياسة شارون بالامتداد نحو الحي الإسلامي، وتبعه الاستيلاء على بيوت الحي المسيحي الذي كان بدايته سنة 1991 بالاستيلاء على فندق مار يوحنا،[22] وتبعه الاستيلاء على بيوت أُخرى في الحي نفسه (طريق الحبشة وطريق تراسنطة) ضمن مخطط مرسوم للجمعيات الاستيطانية بإقامة ممرات آمنة تنفيذاً لمشروع كبير هو إحداث تغيير جغرافي وديموغرافي لمصلحة الوجود اليهودي في البلدة القديمة، وتنفيذاً لمشروع القدس سنة 2020 الذي يقضي بالتخلص من السكان الفلسطينيين وترحيلهم. وكما قال بنيامين نتنياهو: "عندما يوشك وجود الأقلية العربية على التحول من مشكلة ديموغرافية إلى خطر ديموغرافي، فإن الدولة اليهودية ستتحرك بسرعة وبلا رحمة."

بدأ الاستيطان في البلدة القديمة مباشرةً بعد حرب سنة 1967، عندما بدأت الجرافات الإسرائيلية بهدم حارة المغاربة ومصادرة 116 دونماً من الأحياء العربية داخل البلدة القديمة، مستغلة قانون المصادرة للمصلحة العامة الصادر سنة 1943، إذ أُعلن في 1968/4/14 وبموجب القرار رقم ت ب/أ322/108 والصادر في "الجريدة

[22] فندق مار يوحنا: أصبح اسمه بعد الاستيلاء عليه نئوت دافيد.

الرسمية" رقم 1443 مصادرة المساحة المعلنة. وكان قائماً على هذه المساحة المصادرة 595 بناية تضم 1048 دكاناً ومتجراً وخمسة جوامع وأربع مدارس وسوقاً عربية تاريخية، وشارعاً تجارياً هو جزء من شارع باب السلسلة. ويقع على طول هذا الشارع عدد من العمارات التاريخية يعود بناؤها إلى العصر المملوكي. وكان يعيش في هذه المنطقة نحو 6000 عربي في ثلاثة أحياء هي: حي المغاربة الذي دمر كلياً بعد الحرب مباشرةً، وجزءاً من حي السريان، وحي الشرف. وتشكل هذه المساحة نحو 20٪ من مساحة البلدة القديمة من القدس. وفي بداية الثمانينيات بدأت سلطات الاحتلال بهجمة عنيفة داخل الأحياء العربية مستغلة مجموعة من القوانين من أجل السيطرة على الأبنية والأحياء والبيوت تحقيقاً لهدف كبير هو تهويد البلدة القديمة.

القوانين المستخدمة للاستيلاء على المنازل داخل البلدة القديمة[23]

1. الأملاك اليهودية.
2. أموال الغائبين.
3. قانون الجيل الثالث.
4. أسباب أمنية.

[23] الجريدة الرسمية الأردنية"/العدد 1994، 26 آذار/مارس 1967.

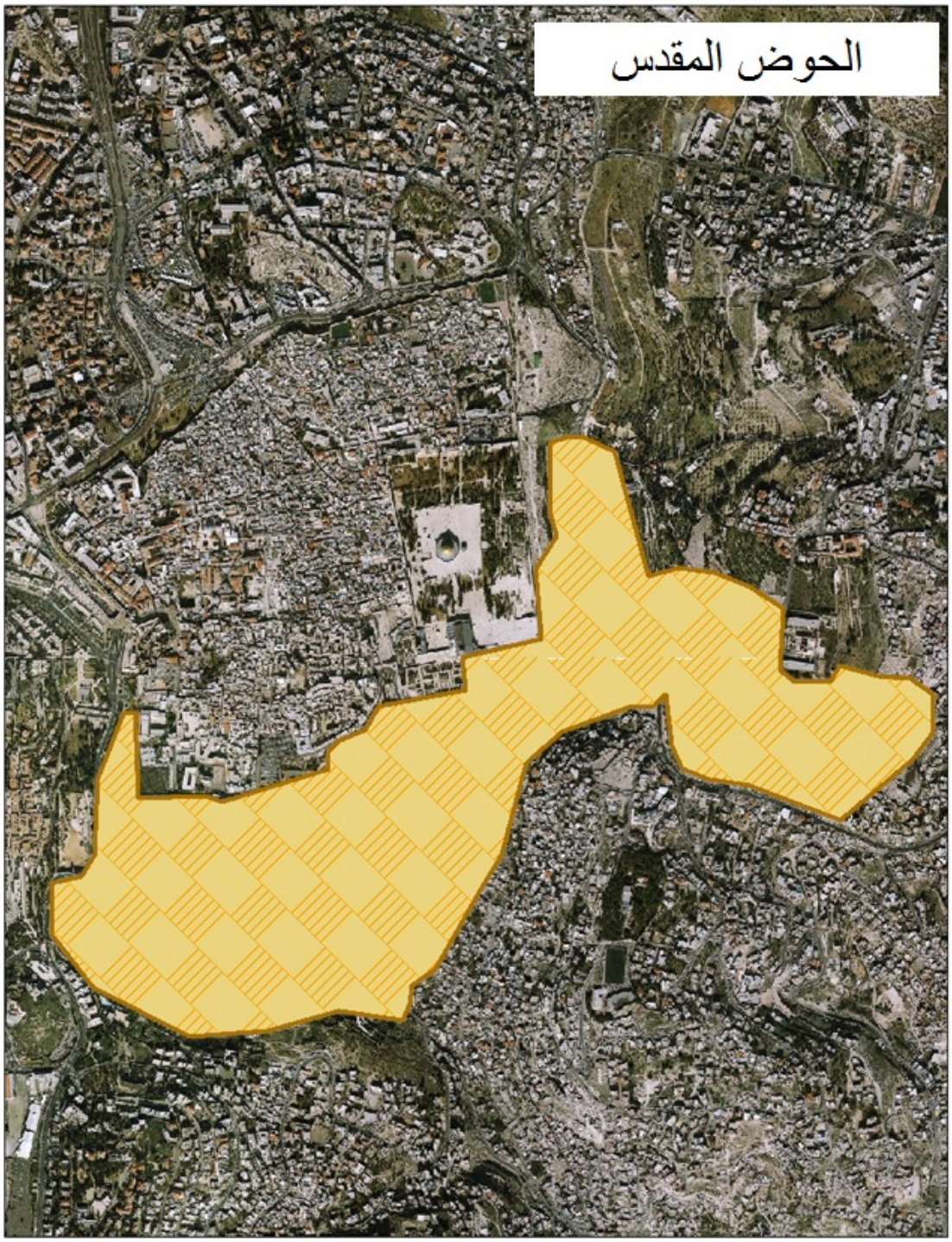
الحوض المقدس

الحوض المقدس

ظهر مصطلح الحوض المقدس أول مرة في الفترة العثمانية ثم الانتدابية، عندما بدأت حكومة الانتداب بوضع خطط مفصلة لحدود القدس التي ستصبح تحت الإدارة الدولية. وتم سحب هذا الموضوع أول مرة في المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية في كامب ديفيد، عندما بدأت تظهر ملامح تقسيم البلدة القديمة. فقد تقدم الجانب الإسرائيلي بخريطة تحدد هذا الحوض الذي يبدأ من وادي الربابة (هنوم) إلى وادي حلوة، إلى قبور الملوك (طنطور فرعون) والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون. وجاء هذا الطرح بناء على رأي المستشارة القانونية للوفد الإسرائيلي روت لبيدوت ومناحم كلاين. فبعد أن تم الانتهاء من قضية ما تحت الأرض للإسرائيليين وفوقه للفلسطينيين، قامت الحركة الإسلامية بفتح المصلى المرواني، وهو تحت المسجد الأقصى، لاستعماله كمسجد، وانتهى بذلك مشروع ما تحت الأرض وما فوقها في مفاوضات كامب ديفيد. وفي طابا سنة 2000 تم طرح وترسيم الحوض المقدس بخرائط مفصلة، لحدوده، وكيفية الوصول إلى المقبرة اليهودية في جبل الزيتون باعتبار أن الطريق الرئيسي بين القدس والقرى الفلسطينية يمر بوسط المقبرة.

تبلغ مساحة الحوض المقدس 2.5 كم^2، ويقع في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من البلدة القديمة. وفيه بداية القدس القديمة في فترة الملك داود (يطلق على سلوان مدينة داود). وشُرع في الحفريات في بداية الستينيات، واستمرت في الفترة الإسرائيلية، ولم يجد علماء الآثار أي شيء يدل على فترة الملك داود، وإنما وجدت آثار يبوسية. والمنطقة الثانية هي منطقة البستان (حديقة الملك داود)، وتحاول إسرائيل اليوم هدم المنازل العربية في هذه المنطقة، ويبلغ عدد الوحدات السكنية التي سيتم هدمها 97 وحده سكنية لإقامة حديقة الملك. أمّا منطقة وادي حلوة، فهنالك تجمع سكاني عربي كبير، باشرت إسرائيل ومنذ سنة 1990 الاستيلاء على هذه البيوت مرة بأنها أقيمت على أراض يهودية، وأُخرى باستخدام قانون الغائبين. ومنذ تلك السنة حتى سنة 2016 تم الاستيلاء على 40 بيتاً، والسيطرة بالكامل على المناطق المشرفة على المنطقة الأثرية (مدينة داود). أمّا منطقة المقابر اليهودية فهي أراضي وقف إسلامي تم تأجيرها منذ بداية القرن السادس عشر إلى اليهود. ومنذ تلك الفترة حتى اليوم تمت السيطرة الاسرائيلية عليها. وتنبع قدسية المقبرة في المعتقدات اليهودية من أن المشيح المنتظر سيأتي من السماء حاملاً الهيكل ويهبط على جبل الزيتون، فينهض الأموات ويلحقون به

كي يدخلوا من باب الرحمة لإقامة الهيكل الثالث. وهكذا نرى منذ سنة 1949 أن عدد الأماكن اليهودية المقدسة ازداد من 30 موقعاً إلى 326 موقعاً في سنة 2000 في مدينة القدس، ومنها هذا الحوض على اعتبار أن المقدسات اليهودية بالنسبة إلى الديانات هي أساس الحل وتؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية.

الحدائق التوراتية / التاريخية

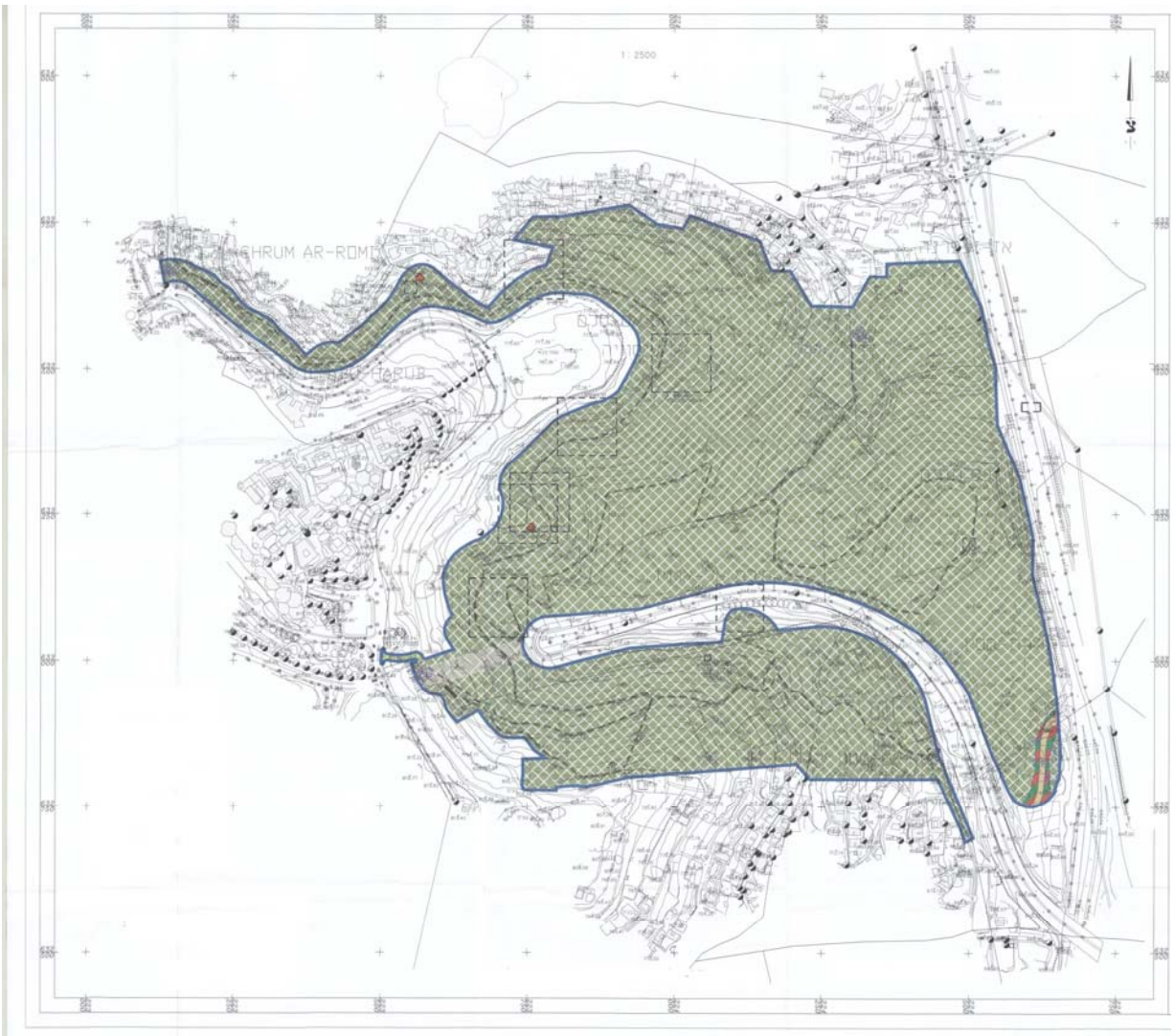

في ظاهرة لتزوير التاريخ وتهويد الأرض بدأت سلطات الاحتلال بإعلان مساحات كبيرة من أراضي القدس حدائق تاريخية / تلمودية. وذلك بالتعاون مع الجمعيات الاستيطانية ووزارة السياحة بهدف تغيير المعالم وتاريخ المدينة المقدسة، حيث يتم إنشاء هذه الحدائق وإعطاؤها تسميات دينية يهودية، وتقديمها للعالم مدينةً يهودية تاريخية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالتاريخ والدين والسيادة. وقد تم إحاطة البلدة القديمة بهذه الحدائق بدءاً من المنطقة الجنوبية (سلوان) والشرقية (وادي جهنم) وشمالاً (جبل المشارف).

البوابة الشرقية

تقع شمالي شرقي القدس وتمتد فوق المدخل الشرقي الرئيسي للمدينة من اتجاه غور الأردن. وتبلغ مساحة المنطقة نحو 2700 دونم. ويهدف المشروع إلى إقامة مراكز تجارية على مساحة تقدر ما بين 15.000 و20.000م^2، وكذلك إقامة مشاريع إنتاجية (هاي تك) ومؤسسات بلدية ومواقف باصات. وفي سنة 1996، قررت البلدية تخصيص مبلغ 1/2 مليون شيكل لتخطيط البوابة. وفي 1996/11/20 أعدت بلدية القدس خطة لبناء 2200 وحدة سكنية، وكان وزير الإسكان مئير بورش آنذاك قد أعلن موافقته المبدئية على المشروع.

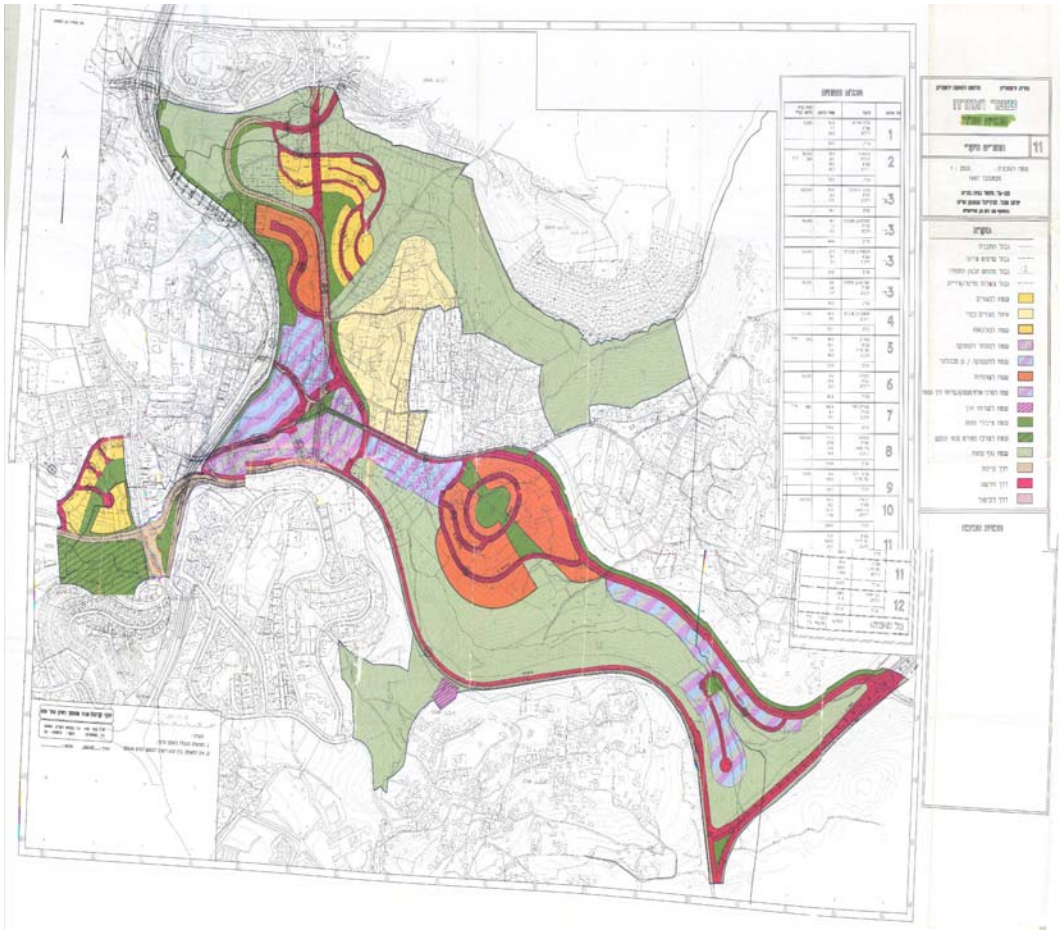

المشروع الاستيطاني E1

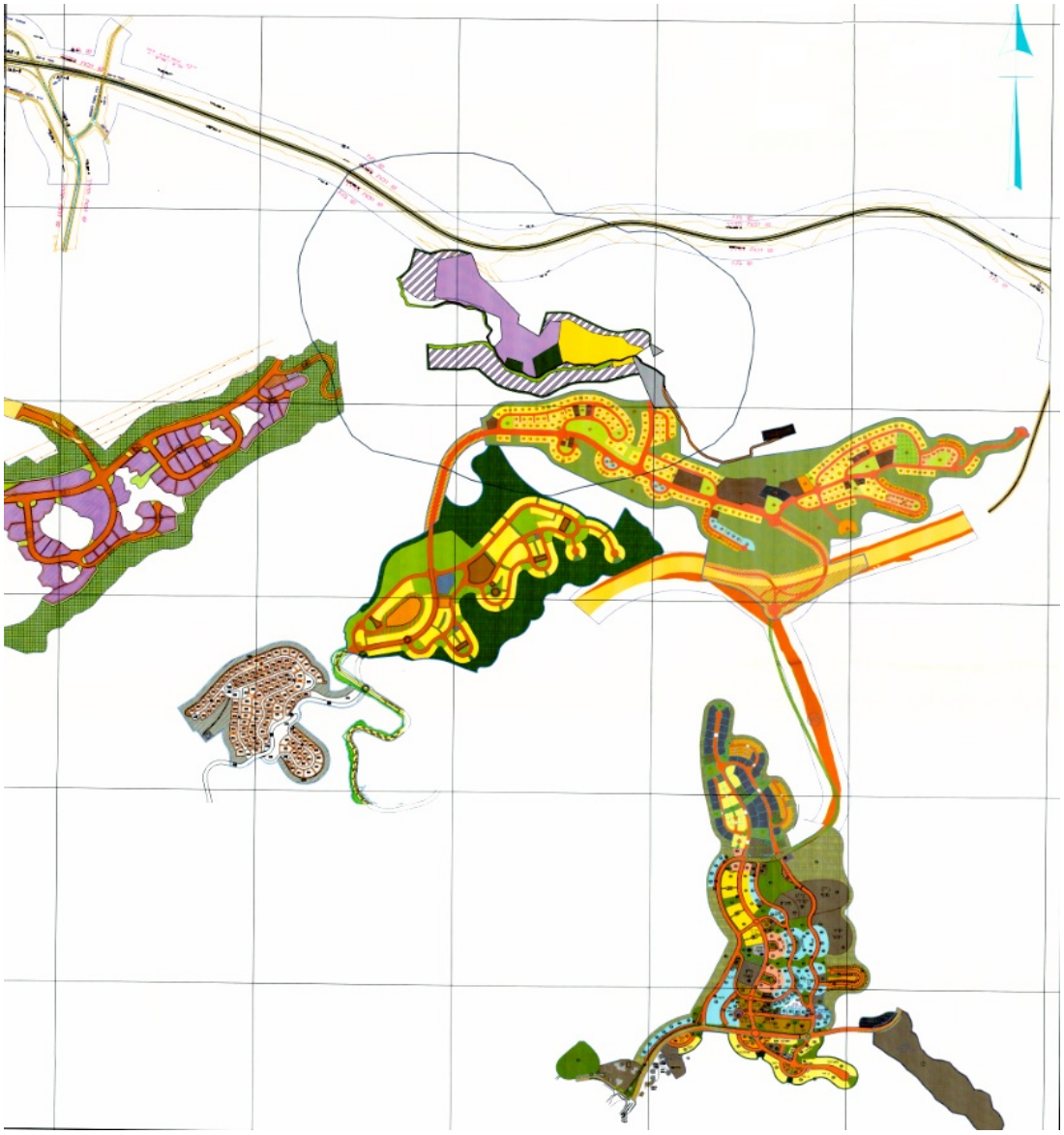

تم إعلان هذا المشروع سنة 1994 على مساحة تبلغ 12.443 دونماً من أراضي قرى الطور، وعناتا، والعيزرية، وأبو ديس. ويهدف المخطط الذي صادق عليه وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، يتسحاق مردخاي، في سنة 1997 إلى

1. إقامة منطقة صناعية على مساحة 1 كم^2.
2. إقامة 4000 وحده سكنية.
3. إقامة 10 فنادق.

ويُعتبر المخطط من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه للأسباب التالية:

1. إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بالكامل وتطويق المناطق (عناتا، والطور، وحزما) وليس هنالك أي إمكان للتوسع المستقبلي في اتجاه الشرق.
2. منع إقامة القدس الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكان تطورها في اتجاه الشرق.
3. ربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس بالمستعمرات داخل حدود بلدية القدس، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات.
4. إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعادل 10٪ من مساحة الضفة وإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية للمصلحة الإسرائيلية

وفي خطوة جريئة وافق نائب وزير الداخلية إيلي يشاي على توصيات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي قدمت توصياتها بضم مستوطنة كيدار إلى مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة على بعد 3 كم شرقاً وتوسيع المستوطنة بـ 12.000 دونم، ونقل إدارتها إلى سلطة معاليه أدوميم، وضم المناطق الفاصلة بين المستوطنات إلى معاليه أدوميم. وسيتم بناء 6000 وحدة سكنية لاستيعاب 30.000 مستوطن، علماً بأن مستوطنة معاليه أدوميم تعتبر أكبر المستوطنات وأول بلدية استيطانية أعلنتها السلطات الإسرائيلية.[24] وتبلغ مساحة مخططها 35كم^2، ويصل عدد سكانها إلى 36.089 نسمة، في سنة 2011. فإذا تم ضم كتلة معاليه أدوميم المكونة من ثماني مستوطنات

[24] عرب 48 – 2009/4/26.

(كيدار، معاليه أدوميم، E1، ألون، كفار أدوميم، علمون، نفي برات، المنطقة الصناعية مشور أدوميم) فتصبح مساحة الأرض التي ضُمت 191كم^2 لاستيعاب ما يزيد على 100.000 مستوطن.[25]

[25] انظر جدول مستعمرات القدس الكبرى، ص 35.

المخطط 2020

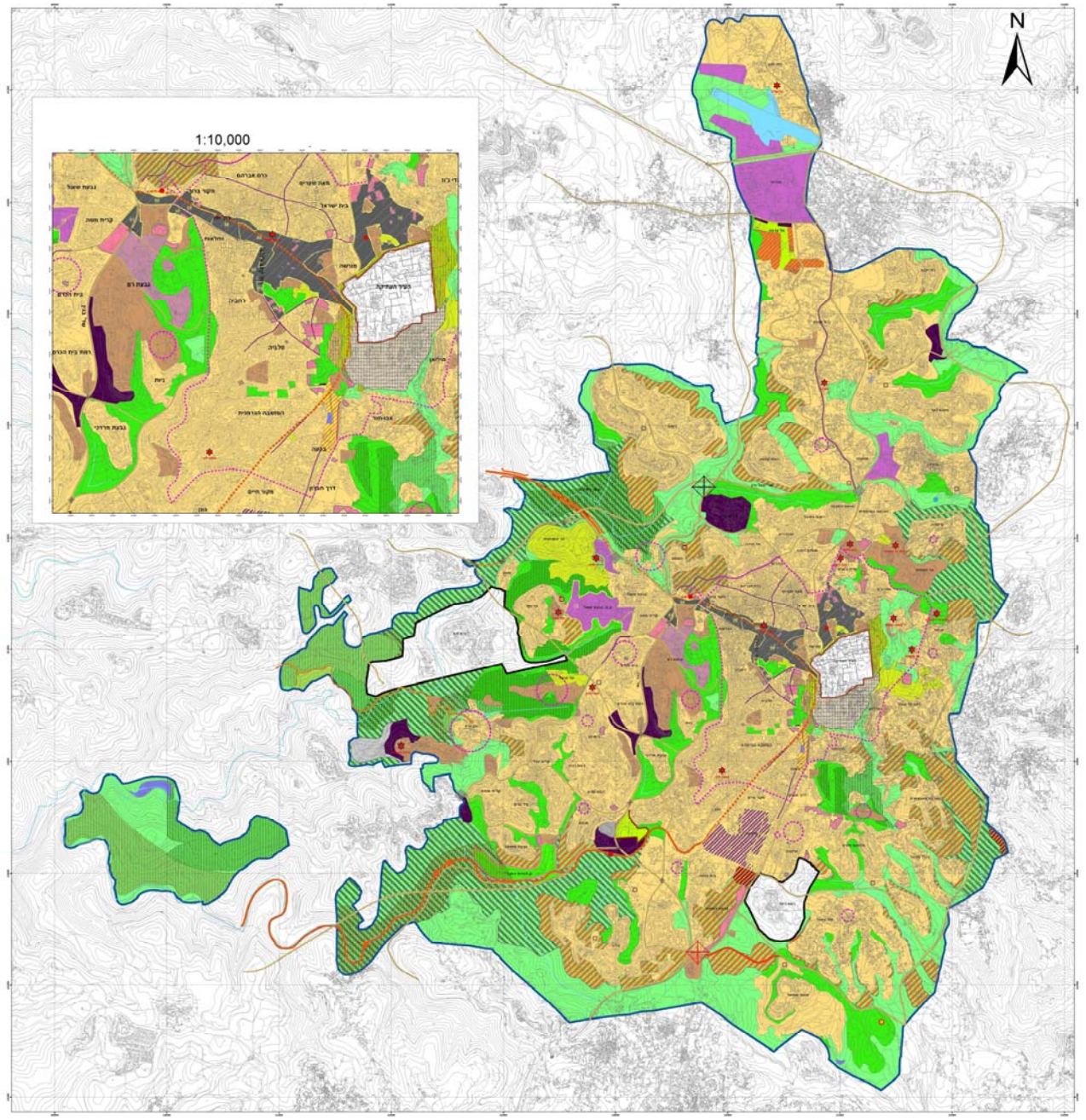

جاء مخطط سنة 2020 بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى 39٪ من المجموع العام للسكان على الرغم من السياسة السابق ذكرها تجاه المدينة، والتي أتبُعت خلال الفترة 1967–1994. كما أن الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية والتي تنبأت بأن العرب في سنة 2040 سيصبحون 55٪ من المجموع العام للسكان أضاءت الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين. فشكلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهياً مكوناً من 40 مخططاً في مجالات متعددة، وضمت 31 ممثلاً عن بلدية القدس برئاسة رئيس البلدية لوضع خريطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي، وكذلك تقوية مركزها اقتصادياً واجتماعياً والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية والدولية وتعزيز وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وإيجاد احتياط من الأراضي للبناء السكني الذي يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة قد اتخذت منحى جديداً، هو الصراع الديموغرافي الذي يبرز بين سطور الكتاب الصادر عن البلدية، إذ تشير الخطة إلى المحافظة على نسبة النمو السكاني العربي، في حين تفيد المعطيات بوجود ما بين 15.000–20.000 وحدة سكنية غير قانونية، كما أن إخفاق مشروع التوسع في اتجاه الغرب وبناء 20.000 وحدة سكنية لليهود ووجه بمقاومة من الأحياء اليهودية وتم في إثره إغلاق ملف مشروع صفادي وتحويله إلى منطقة القدس الشرقية.[26] وهكذا فإن مخطط سنة 2020 بكل أبعاده السياسية والتخطيطية يطرح هدفاً واحداً هو تقليص الوجود الفلسطيني في المدينة وخصوصاً في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها قضية القدس، حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنها جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طبقات جديدة على المباني القائمة، من دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية لاستيعاب السكان الجدد، كما أنه يأخذ في الاعتبار بعض المناطق ذات الطابع القروي التي لا يُسمح بالبناء فيها. في حين أن تخصيص 2500 دونم لبناء 26.000 وحدة سكنية للعرب لا يمكن تطبيقه على الأرض لأسباب عديدة أهمها: ملكية الأرض وقضية المشاع وعدم وجود بنية تحتية، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانات المادية لهذا البناء إذا افترضنا حل جميع المشكلات السابقة الذكر. علماً بأن 9500 دونم هي

[26] موشيه صفادي– مخطط إسرائيلي.

المساحة المخصصة لإقامة 47.000 وحدة سكنية، ولا سيما أن الحكومة الإسرائيلية وشركات البناء لديها نظامها الخاص في البناء وبيع الشقق، الأمر الذي يعني أن القدرة الاستيعابية المراد تحقيقها للجانب اليهودي عبر هذا المخطط سيتم تنفيذها، وفقاً للخطة المدرجة، بينما يبقى مخطط البناء العربي في مهب الريح.

مشروع 1/30

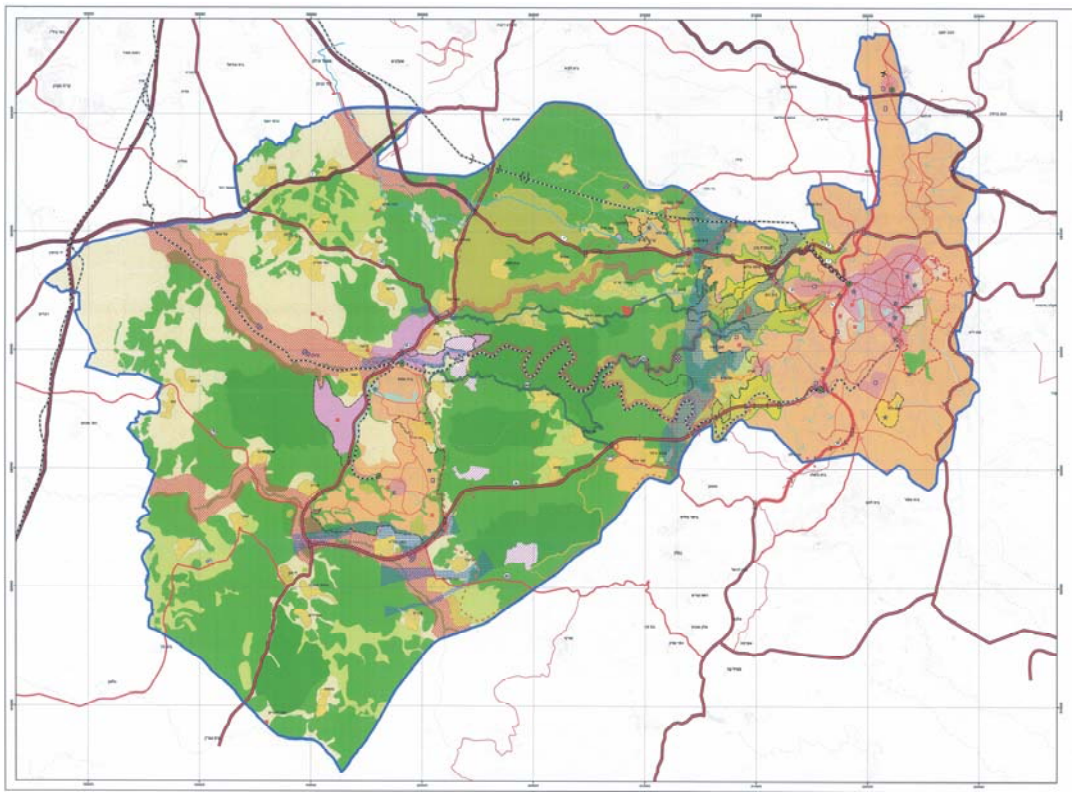

يعتبر المشروع 1/30، وهو المخطط الهيكلي اللوائي لمنطقة القدس الذي يمتد من منطقة اللطرون حتى حدود بلدية القدس الموسعة، أهم المخططات الهيكلية للمنطقة، إذ يهدف إلى تأمين لواء القدس وتطويره من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال عملية تطوير ممكنة التنفيذ بما يضمن الحفاظ على طبيعة نسيج البناء القائم. وبالإضافة إلى إحداث تغيير جذري للوضع السكاني في المدينة، فهو يهدف إلى تكثيف عملية البناء في ضواحي المدينة وتحضير الخرائط التفصيلية لها، وكذلك إلى توسيع الأحياء القائمة من خلال المحافظة على النسيج البنائي القائم، وخصوصاً في المناطق الحساسة والمناطق التي يجب المحافظة على طبيعتها، مثل حوض البلدة القديمة، وإلى تشجيع الهجرة إلى القدس من الخارج، ومنحها الامتيازات، وإعلانها منطقة تطوير من الدرجة الأولى، وتشجيع العمالة والعمل، واعتبار المدينة المركز الديني وقلب الثقافة الروحانية لأقسام كبيرة من سكان العالم، وأنها قلب الشعب اليهودي، وهي مجمع روحي لكل يهود العالم.

جدار الفصل العنصري

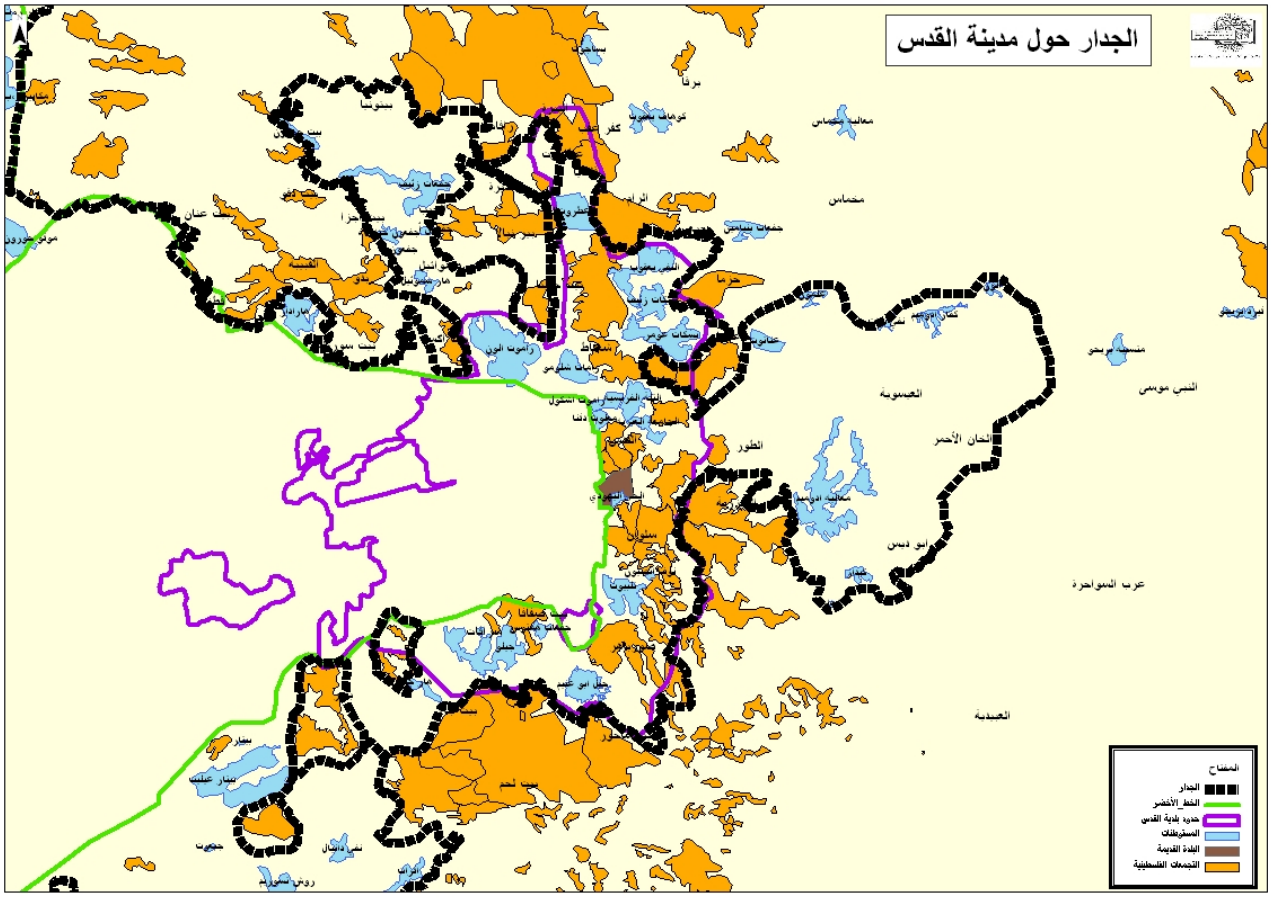

على الرغم من القرارات الدولية، وخصوصاً قرار محكمة العدل الدولية بأن الجدار غير قانوني، فإن السلطات الإسرائيلية أمعنت في تجاهلها القوانين والأعراف الدولية واستمرت في تشييد الجدار والنظام الملحق به. وفي أواخر سنة 2012 اكتمل بناء جدار الفصل حول مدينة القدس، وقام الجيش، بدوره، بتأهيل الحواجز العسكرية وتحويلها إلى معابر رسمية وتسليمها إلى سلطة المطارات. وهكذا عزل الجدار في شمالي القدس كفر عقب وسميراميس ومنطقة الشياح في شرقي المدينة وفي الجنوب الشرقي أبو ديس والجنوب الغربي بير عونا عن أراضي بيت جالا بأكثر من 125.000 فلسطيني. كما يعاني أطفال منطقة بيت حنينا (عداسا) معاناة شديدة من هذا الجدار، فقد حرموا الالتحاق بالمدارس في القدس عقاباً لهم، لأن الجدار عزل بيوتهم عن مدارسهم، وهو ما أفقدهم فرصتهم في التعليم الذي هو حق

مجاني وإلزامي على الحكومة، ويجب ان يكون متاحاً لكل طفل في سن التعليم، وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة 20 وفي الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وتحولت قرى شمالي غربي القدس إلى منطقة جافة، بعد أن عزلها جدار الفصل عن مدينتي القدس ورام الله، وإحكام شركة ميكروت الإسرائيلية على مصادر المياه وتزويدها فقط بما نسبته 25٪ من حاجاتها اليومية، الأمر الذي ألحق دماراً كبيراً بالمزروعات من جهة، ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أُخرى. ويشعر أهالي قرى شمالي غربي القدس بالضيق الشديد في إثر إحكام الخناق عليهم بعد اكتمال بناء الجدار، إذ لم يعد لهم طريق سوى النفق الذي فُتحَ لربط هذه القرى المعزولة بمنطقة رام الله، يضاف إليها النفايات التي يلقيها المستوطنون فيها وتحويل المنطقة إلى مكب لنفايات المستوطنات وتحويل مجاري المياه العادمة إلى أودية المنطقة، وهو ما أدى إلى تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية وتلف الزراعة. كما تُعتبر قرى جنوبي شرقي القدس نموذجاً آخر للعزل الذي يفرضه جدار الفصل، إذ أصبحت خربة الشيخ سعد وقرية جبل المكبر أشبه بجزيرة معزولة ويبلغ عدد سكانهما قرابة 15.000 نسمة. وتعتبر هذه القرى البوابة الشرقية للمدينة لا يمكن أن تنفصل عنها وذلك لافتقارها إلى الخدمات الكافية، وتحديداً المراكز الصحية. كما تم عزل أهالي القرى عن مقبرتهم الوحيدة، وعن مدارس أطفالهم، وعن أماكن عملهم وعائلاتهم، وهو ما دفع بأكثر من 25٪ من السكان إلى المغادرة. كما تتعرض منطقة بيت لحم لكارثة حقيقية جراء الجدار الذي بدأ بفصل المدينة عن القدس وعن القرى المحيطة بالمدينة. كما أكدت وزارة السياحة والآثار أن جدار الفصل يُعد من أهم المعوقات التي عملت على ضرب قطاع السياحة في بيت لحم. غير أن جدار الضم ماض بلا هوادة في تعذيب الفلسطينيين وسلبهم كل حقوقهم الإنسانية المشروعة، وترسم به الحكومة الإسرائيلية الحدود النهائية لإسرائيل من جانب واحد، وليس أمنياً كما تدعي، بل جاء بناؤه لأسباب سكانية باستخدام الحجج الأمنية.

تأثيرات جدار الفصل في الأوضاع بالمدينة المقدسة

اعتراف المستشار القضائي للدولة العبرية السابق مئير شمغار بأن جدار الفصل العنصري الذي يقام الآن في مدينة القدس، يتيح للقيّم على أموال الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. وهذا الوضع الناشئ عن إقامة

الجدار سلب الفلسطينيين أراضيهم وأملاكهم، التي انتقلت إلى القيم.[27] كما أن إسرائيل تسعى من خلال استلاب أملاك الفلسطينيين لاستلاب حقهم في الحركة وحرمانهم من حقوقهم المقدسية من خلال ذرائع متعددة لعزل القدس بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية.[28] ولأول مرة تعترف الدولة بأن الاعتبار في تحديد مسار جدار الفصل ليس أمنياً فقط، وفي المسار تدخل اعتبارات أُخرى، فهو سكين يقطع شرايين الحياة وطوق خانق. ويعيش في المدينة 320.000 عربي يحملون بطاقات زرقاء مقدسية، 130 ألفاً سيعيشون داخل الجدار، بينما 125 ألفاً سيعيشون في مناطق القدس خارج الجدار. كما أن الاعتبارات الديموغرافية هي التي أُخذت بعين الاعتبار لحدود بلدية القدس المستقبلية. ورئيس بلدية القدس السابق ورئيس الحكومة السابق أولمرت لديه تصور واضح تماماً لمستقبل القدس، يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

1. إخراج التجمعات الفلسطينية خارج حدود البلدية (مخيم شعفاط، سميراميس، كفر عقب، منطقة الشياح، أبو ديس، حي أبو مغيرة، بير عونا).
2. ضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود البلدية، والحفاظ على البلدة القديمة وما حولها من سكان فلسطينيين لا يزيد عددهم على 12٪ من المجموع العام للسكان (معاليه أدوميم، غفعات زئيف، غوش عتسيون).

[27] وان مرغليت،"فضيحة صنعت في القدس"، "معاريف"، 2005/1/25.
[28] عميره هاس، "خطة عزل القدس"، "هآرتس"، 2005/1/26.

أثر جدار الفصل العنصري في مدينة القدس

1. الأثر الاقتصادي

بدأ الخنق الاقتصادي لمدينة القدس بعد الاحتلال مباشرة، إذ نُقل الثقل الاقتصادي إلى القدس الغربية، أو إلى خارج حدود البلدية، وذلك عن طريق فرض الضرائب الباهظة على أصحاب المتاجر أو المؤسسات الصناعية في القدس الشرقية، فضلاً عن التقتير في إصدار الرخص للمنشآت الجديدة وعدم وجود مناطق صناعية خاصة لهذه المنشآت. وأدت هذه السياسة إلى هجرة اقتصادية كبيرة في اتجاه المناطق المحيطة بالقدس والتي تتوفر فيها شروط مريحة للاستثمار الاقتصادي.

وهكذا انتقل الثقل الاقتصادي في اتجاه الشمال (الرام) أو الشرق (العيزرية، أبو ديس)، حيث عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية آنذاك إلى التسهيل في منح الرخص وتخفيف الضرائب مقارنة بالضرائب الباهظة المفروضة في شرقي القدس، فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي والمخططات الهيكلية المصادق عليها في الوقت الذي كانت تعاني المدينة جراء مصادرة الأراضي التي بلغت نسبتها 35٪ من مساحة القدس وتجميد المخططات الهيكلية وتقييد البناء. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى المناطق المحيطة بالقدس. وبشكل متوازٍ أدى وجود المنشآت الصناعية إلى حركة عمرانية كبيرة ، حيث شجعت البلدية إقامة المشاريع العمرانية (مشروع العيزرية)، وهو ما أدى إلى هجرة سكانية كبيرة في اتجاه الضواحي، وتفريغ جزء كبير من البلدة القديمة وما حولها. ومع اندلاع حرب الخليج الثانية، ونتيجة الإغلاقات وإقامة الحواجز، والسياسة الإسرائيلية في سحب الهويات بذريعة أن مكان الإقامة هو خارج حدود البلدية، وإقامة جدار الفصل، فقد حدثت هجرة معاكسة وصلت حتى بداية سنة 2007 إلى نحو 40.000 فلسطيني،[29] انتقلوا من أماكن سكناهم خارج حدود البلدية إلى داخل حدودها، الأمر الذي أحدث اكتظاظاً سكانياً وتعليمياً فيما يتعلق بالوحدات السكنية والصفوف التعليمية.

2. الأثر الاجتماعي

[29] عزام أبوالسعود، "الاحتياجات التنموية للقطاع الاقتصادي"، الغرفة التجارية الصناعية، 2007.

تواجه مدينة القدس حملة منهجية تنفذها سلطات الاحتلال، هدفها في الدرجة الأولى السكان العرب، وتتمثل في إهمال البنية التحتية، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات، وترويج المخدرات في صفوف الشبان، وتقييد البناء، الأمر الذي زاد في حدة الفقر وتأثيره في السكان، كما ارتفعت البطالة، وخصوصاً بين الشباب غير المؤهل مهنياً، فوصلت نسبتها إلى 20٪ خلال سنة 2005، وهو ما زاد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت في آفة الإدمان على المخدرات والمشكلات الأسرية، إذ يخلق انتشار المخدرات واقعاً مؤلماً بين فئات الشباب في المجتمع المقدسي لارتباطه المباشر بالمجتمع الإسرائيلي. وانعكس هذا الوضع على ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الجريمة والانحرافات الأخلاقية، وقد تأزم الوضع بعد إقامة الجدار، إذ أدى إلى هجرة السكان من أماكن السكن خارج الجدار إلى داخله فأحدث ضغطاً على الوحدات السكنية، التي هي أصلا تعاني ارتفاع الكثافة السكانية بنسبة 2.2 فرد للغرفة الواحدة، وقد ارتفعت إلى 5 أفراد للغرفة الواحدة، وانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية، فقد انتشرت ظاهرة سفاح القربى. وكان لإشغال الوحدة السكنية الواحدة بأكثر من أسرة أثر كبير في وضع الأُسرة المقدسية، بحيث ارتفعت نسبة الطلاق فوصلت بحسب سجلات المحكمة الشرعية في القدس سنة 2005 إلى 65٪، كما أن ارتفاع أجرة السكن لذوي الدخل المحدود ترك أثره في الوضع العائلي. فهذا الارتفاع وما يرافقه من متطلبات معيشية مع ثبات قيمة الدخل، أدى إلى حدوث انهيارات اجتماعية وصحية لدى الأسرة.

3. الآثار النفسية والاجتماعية

أدى بناء الجدار الذي يبلغ ارتفاعه 8 م وطوله 72 كم حول مدينة القدس إلى إثقال كاهل المقدسيين بالإجراءات الإسرائيلية المتنوعة، وإلى اضطرار عدد كبير من الفلسطينيين إلى الانتقال وتغيير مكان سكنهم، إمّا للوصول إلى مواقع عملهم، وإمّا بسبب مدارس أبنائهم، وإمّا للمحافظة على امتيازاتهم المتعلقة بهوية القدس. ونحن نشهد نوعين من الهجرة العكسية: الأول إلى الخارج والثاني إلى الداخل. وتأخذ هذه الهجرة شكلاً طبيعياً من وجهة نظر الناظرين إليها بشكل سطحي. إلاّ إنها تُعدّ هجرة موجهة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تهدف إلى تفريغ مدينة القدس من أهلها.

وبحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد الأسر التي تم تهجيرها من محافظة القدس بسبب بناء الجدار هو 1635 أسرة. وبلغ عدد الأفراد المهجرين في المحافظة 9609 أفراد، وأصبح ربع مليون فلسطيني يعيش في عزلة تامة بعد الانتهاء من بناء جميع مقاطع الجدار، يضاف إليها العزلة المفروضة عليه من قبل، بسبب الإجراءات الخاصة بدخول مدينة القدس، والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية منذ سنة 1993. وعلى المستوى المجتمعي نلاحظ انهياراً في مركزية مدينة القدس للفلسطينيين، حيث أصبح من الصعب على حاملي هويات الضفة الغربية الوصول إليها. وعلى الرغم من كونها مركزاً روحياً، فإن عدم القدرة على الوصول إليها أفقدها رونقها ومركزيتها الفعلية، وأصبحت أسواقها تعج بالسياح (من أجانب وإسرائيليين) وتفتقد أهلها الأصليين. واختفت النشاطات الثقافية بعد انسحاب كثير من المؤسسات الوطنية منها، وأضحت القدس قرية كبيرة. وقد أثر الحصار الثقافي والاجتماعي في المجتمع والعائلة المقدسية في بنيتهما الثقافية والاجتماعية. وجعل الابتعاد عن العائلة الممتدة هذه الأسر في وضع محزن، إذ لا تجد من يدعمها وقت الضيق، أو من يشاركها أفراحها كونها أسرة مقدسية لا يستطيع باقي أهلها دخول القدس. وبذلك يشتد الشعور بالعزلة الذي يمكن أن يؤدي إلى الشعور بعدم الانتماء إلى المكان. أمّا بالنسبة إلى أسرة النووية فإن الجدار وضع كثيراً من الأسر في معضلة حقيقية فيما يتعلق بالسكن. هذه المشكلة لا حل لها في وضع العائلات المختلطة (أحد الزوجين يحمل هوية زرقاء والآخر خضراء). وبالتالي يقع عليها خيار مستحيل، إمّا البقاء سوياً والعيش في ظل تهديد سحب هوية القدس من حاملها إذا سكن خارج حدود بلدية القدس، وإمّا خطر الاعتقال لحامل هوية الضفة، وإمّا العيش منفصلين. وأدى الانتقال من محيط القدس إلى داخلها إلى تنازلات اجتماعية واقتصادية صعبة. فالتكاليف الباهظة التي يدفعها المواطن المقدسي، من ضرائب المسقفات وضرائب أُخرى كفيلة بوضع الأسر تحت ضغط مادي جسيم، وهو ما يجعل أفرادها يعيشون يومهم بلا تخطيط للمستقبل. وتتأثر الصحة النفسية للأفراد بسبب المساكن المشتركة والمساكن غير الصحية، إذ يفقد الإنسان فرديته وخصوصيته. فالحياة في بيئة مكتظة تزيد في معاناة الأطفال وأفراد الأسر، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة نسبة الطلاق والانحراف، وإلى بروز ظواهر اجتماعية فتاكة، مثل آفة المخدرات.[30]

[30] المركز الفلسطيني للإرشاد / القدس.

4. الأثار في قطاع السياحة

يشكل القطاع السياحي ما نسبته 40٪ من اقتصاد مدينة القدس، ونعني هنا القدس العربية أو القدس الشرقية. ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثراً منذ اندلاع الانتفاضة، إذ

1. انقطع التدفق السياحي إلى مدينة القدس، وألغيت جميع الحجوزات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000 حتى أواخر سنة 2005.
2. بدأت الفنادق العربية في القدس (4 فنادق) بإغلاق أبوابها الواحد تلو الآخر، وبتسريح عمالها وموظفيها بالتدريج. ووصل إلى حد أن 37 فندقاً كانت نسبة الإشغال فيها أقل من 8٪ سنة 2003، والفنادق الستة الأكثر حظاً فإن نسبة الإشغال فيها كانت ما بين 10٪ و23٪ فقط في السنة نفسها، ويبين الجدول أدناه تطور عدد الفنادق العربية العاملة في القدس في السنوات 2000–2007.
3. بدأت البنوك تطالب شركات النقل السياحي (17 شركة تملك 220 حافلة سياحية في منتصف سنة 2002) بتسديد التزاماتها الناتجة من تحديث 90٪ من هذه الحافلات الذي تم سنة 2000، ومع عجز الشركات عن التسديد تم بيع أكثر من 70٪ من هذه الحافلات، بعضها بيع بالمزاد العلني وبأرخص الأسعار بعد حجز البنوك عليها، حتى انخفض عدد الحافلات السياحية إلى أقل من 60 حافلة.
4. تدنى حجم العمالة إلى أقل نسبة شهدتها مدينة القدس عبر تاريخها، وازدادت لذلك نسبة البطالة في المدينة إلى نسبة غير مسبوقة، بلغت في حدها الأقصى 35٪.
5. اضطر عدد من أصحاب محلات بيع الهدايا التذكارية للسياح إلى إغلاق محلاتهم كلياً، نتيجة عجزهم عن دفع المصاريف الثابتة والضرائب، وبلغ ذلك 350 محلاً

تجارياً مغلقاً في إحدى المراحل في أواخر سنة 2002 ، وتم تقليص ذلك إلى النصف بالتدريج، بعد تغيير أصحاب المحلات نوع تجارتهم.

6. انقطع عمل مكاتب السياحة، وتحول بعضها إلى بيع تذاكر السفر فقط، بالإضافة إلى أن 160 دليلاً سياحياً عربياً في المدينة عاشوا في شبه بطالة (2000–2004). كما تدهورت أوضاع المطاعم السياحية إلى حدود عمل دنيا.
7. منذ بداية سنة 2005 طرأ تحسن على الوضع السياحي في مدينة القدس، وتمكن بعض الفنادق من العودة إلى العمل، لكن الإسرائيليين زادوا في منافسة الفنادق العربية بإقامة 3 فنادق قريبة من الأماكن السياحية، وهناك مشاريع لإقامة 20.000 غرفة سياحية جديدة، وتم المصادقة على مشروع بالقرب من مدينة بيت لحم لإنشاء 1100 غرفة و9 فنادق.
8. تمكن بعض شركات النقل السياحي بين سنة 2005 وسنة 2007 من شراء ما يقارب 35 حافلة جديدة، لكن أسطول المدينة من هذه الحافلات لا يزال غير كاف لتغطية الحاجات السياحية.[31]

5. الآثار في الوضع التعليمي

خطوة خطوة باشرت المؤسسات الحكومية التابعة لوزارة التعليم تنفيذ سياسة فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس العربية لبث الرواية اليهودية بكل أبعادها، وإنشاء جيل عديم الانتماء ليس له علاقة بالهوية الفلسطينية أو الوطنية. فبعد أن تم رفض المنهاج الإسرائيلي سنة 1967، وبقي كثير من المدارس من دون طلاب، إذ انتقل الطلبة إلى المدارس الوزارية التابعة للأوقاف الإسلامية والخاصة، تراجعت الحكومة الإسرائيلية آنذاك عن فرض المنهاج الإسرائيلي، لكنها وضعت خطة استراتيجية بدأت بخطوة خطوة وبأسلوب مبرمج من أجل فرض المنهاج الإسرائيلي على كل المدارس الفلسطينية في القدس المحتلة، بعد أن طال مدارس بلدية الاحتلال كافة، وجزءاً من المدارس الخاصة التي حصلت خلال الأعوام الماضية على منهج من البلدية، وهو ما أدى

[31] أبو السعود، مصدر سبق ذكره.

فيما بعد إلى التدخل في شؤونها الداخلية وفرض المنهاج الإسرائيلي. وازداد الضغط في السنوات الماضية نتيجة اتفاق جميع الأحزاب على أن القدس موحدة وعاصمة لدولة واحدة. وعليه وضعت الحكومات المتعاقبة في أجندتها جهاز التربية والتعليم وفرض المنهاج الإسرائيلي على جميع المدارس العربية، وتغيير المسميات والأعياد، وفرض الرؤية الإسرائيلية على هذه المناهج، لتخريج جيل جديد لا يعرف أعياده الوطنية ومسمياته الجغرافية. وفي ضوء ذلك حاولت الفعاليات الوطنية والشعبية ولجان أولياء الطلبة وتكتلات العصيان رفض القرار الإسرائيلي، غير أنها أخذت بعين الاعتبار التهديدات الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات القانونية ضد إدارات المدارس والجهاز الأكاديمي، وبقطع المساعدات التي تتلقاها هذه المدارس من بلدية الاحتلال في حال رفض الالتزام بالتعليم الإسرائيلي الجديد. وفي مقارنة بين عدد الطلبة الدارسين سنة 1967 في مدارس البلدية والوزارية، فقد كان عدد الطلبة في مدارس البلدية لا يتعدى 1٪. لكن بحسب معطيات بلدية القدس لسنة 2013 هناك 102 روضة أطفال معترف بها رسمياً يتعلم فيها 2667 طفلاً (1052 طفلاً في سن ما قبل الروضة و1615 في سن الروضة). وثمة رياض تمولها البلدية جزئياً، لكنها غير تابعة إليها إدارياً، بلغ عددها 331 روضة يتعلم فيها 8166 طفلاً (5053 طفلاً في سن ما قبل الروضة و3113 في سن الروضة). وبالإضافة إلى رياض الأطفال العاديين هناك 63 روضة يتعلم فيها 573 طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة (359 طفلاً في سن ما قبل الروضة و214 في سن الروضة). أمّا مرحلة التعليم الأساسي (من الصف الأول حتى الصف التاسع) فهناك 34 مدرسة يتعلم فيها 23.351 طالباً وطالبة. وأمّا المدارس الثانوية فهنالك 24 مدرسة يتعلم فيها 8561 طالباً وطالبة في الصف السابع حتى الفصل التاسع، إضافة إلى 7230 طالباً وطالبة يتعلمون في الصفوف العاشر حتى الثاني عشر. وبالتالي فإن مجموع الطلبة الذين يتعلمون في 58 مدرسة يبلغ 39.142 طالباً وطالبة. وبلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في 52 مدرسة تابعة للبلدية في العام الدراسي 2013/2012 نحو 38.331 طالباً وطالبة في جميع المراحل، ما عدا رياض الأطفال والتربية الخاصة. وهنا نرى أنه في العام الدراسي الحالي زاد عدد المدارس

التابعة للبلدية وكذلك عدد الطلبة. ومن بين مدارس القطاع الخاص والشركات هنالك أكثر من 51 إطاراً ابتدائياً تعترف به وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ويتعلم فيه 20.928 طالباً وطالبة، و36 إطاراً ثانوياً يتعلم فيه 8083 طالباً وطالبة. أمّا بالنسبة إلى أطر التربية الخاصة فهنالك 3 مدارس ابتدائية رسمية ومعترف بها يتعلم فيها 285 طالباً وطالبة، إضافة إلى مدرستين للمراحل العليا يتعلم فيها 259 طالباً. وهناك 5 مدارس متعددة الأجيال يتعلم فيها 586 طالباً وطالبة، إلى جانب المدارس الرسمية المعترف بها. وثمة مدرسة واحدة فقط معترف بها غير رسمية يتعلم فيها 33 طالباً وطالبة فقط. ومع وجود وضع سياسي خاص في مدينة القدس يمنع السلطة الفلسطينية من التدخل بشكل مباشر في إدارة المؤسسات التربوية، فضلاً عن تدني القدرة على التخطيط، والبلبلة الواضحة في ممارسات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الممثلة في وحدة القدس في وزارة التربية والتعليم، نجد أن التطوير في مدارس المدينة التابعة لها هو تطوير غير موجه وبعيد أكثر البعد عن التفكير الاستراتيجي، تنفذه أساساً مديرية التربية والتعليم في القدس وطواقم المدارس مع مؤسسات أهلية ومنظمات دولية من خلال مشاريع تحاول فيها تلبية حاجات آنية للمدارس ولا تصب بالضرورة في الحاجات الحقيقية للجهاز على المدى البعيد، ومن دون وجود آلية تنسيق بين جهود تلك المؤسسات. إن عدم قدرة مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف على توجيه سياسات المدارس الخاصة أو إلزامها بأي توجه عملياً كان أو وطنياً، كونها تتأثر بمرجعيات وسياسات ليست وطنية بالضرورة، كسياسات وزارة المعارف الإسرائيلية التي توجه إداراتها، والمرجعيات الممولة لها سواء أكانت الكنائس التابعة لها أم المؤسسات الدينية والأهلية الداعمة يصعّب من وضع تصور موحد لسياسات المدارس الفلسطينية في المدينة

يوضح الجدول التالي أعداد الطلبة في المدارس المتعددة وأعدادهم في الأجهزة التربوية المتنوعة في العام الدراسي 2015/2014 في المدينة

التبعية الإدارية للمدرسة	2008/2007	2015/2014	الفرق النسبي	عدد المدارس
المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطيني	12.431	12.270	٪1 –	43
المدارس الخاصة	17.839	28.729	٪61	74
مدارس سخنين وجهات أُخرى	2419	3398	٪40	12
مدارس الأونروا	3572	2441	٪40 –	8
المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلي	36.770	39.900	٪9	60[32]

وفي تقرير صادر عن جمعية عير عميم يشير إلى أن عملية بناء الغرف الدراسية لا تتناسب ومستويات النمو السكاني، إذ يزداد العجز سنوياً. ففي سنة 2014 بلغ العجز 3055 غرفة دراسية منها 681 غرفة غير ملائمة للتدريس، كما يوجد نقص بلغ 408 غرفة للمراحل العليا و330 غرفة لرياض الأطفال. كذلك وصل النقص في غرف التدريس إلى 1636 غرفة لاستيعاب التلاميذ الجدد في الجهاز الحكومي، كما بيّن التقرير أن 8100 من الفتية لا يدرسون حالياً في أي إطار تعليمي.[33]

أمّا ما يتعلق بالأخصائيين النفسيين التربويين، فهناك ما معدله أخصائي واحد لكل 5000 طالب وطالبة، الأمر الذي يعني أن هناك 20 أخصائياً نفسياً فقط يتوزعون على

[32] يحيى حجازي، "تشخيص وضع التعليم في القدس للعام الدراسي 2015/2014"، الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطيني، شباط/فبراير 2015.

[33] وكالة "معاً"، "التعليم الفلسطيني بالقدس يعاني إهمالاً متعمداً"، 2014/8/30.

جميع المدارس والمؤسسات التعليمية العربية في المدينة التي تضم أكثر من مئة ألف طالب وطالبة. وهذا يعني أن 12٪ من الأخصائيين التربويين في المدينة يعملون في مدارس القدس العربية، مع أن نسبة الطلاب العرب في القدس العربية تصل إلى 40٪ من عدد الطلاب في المدينة. ويوجد نحو 8000 طفل في 2500 عائلة يعرَّفون بـ "أولاد في خطر"، كما أن الوضع الاقتصادي هو تحت خط الفقر. أمّا ظاهرة التسرب من المدارس فإنها تفوق المعدل العام بفارق كبير وتصل إلى 30٪ [34].

التهويد الديني

تُعتبر اقتحامات المستوطنين جزءاً ثابتاً من يوميات مشروع التهويد الذي يطال الأقصى، لكن تظل المناسبات والأعياد اليهودية محطة مقلقة وميعاداً لمزيد من التهويد، إذ يحتفل الاحتلال بذكرى احتلاله القدس كل عام، أو ما يسميه "ذكرى توحيد القدس"، وذلك من خلال مسيرات تنظمها منظمات يهودية، على رأسها اتحاد منظمات المعبد ومنظمة نساء من أجل المعبد. وتجوب هذه المسيرات التي تعرف بـ "مسيرة الأعلام"، شوارع القدس في كل عام، وتضم الآلاف من المستوطنين الذين يجوبون المدينة محتفلين بهذه المناسبة. ويرافق هذه المسيرة مضايقات كبيرة بحق المقدسيين في منع فتح متاجرهم كي لا يعرقلوا هذه المسيرات. وبموازاة ذلك، صرح نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق يائير نفي بأنه "من حق المستوطنين الصلاة في جبل المعبد." ويدلي العديد من الوزراء الحكوميين بتصريحات استفزازية تشير إلى مدى تطرف هذه الحكومات ونظرتها إلى المسجد الأقصى. ففي هذا السياق، وخلال "احتفالية احتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى"، قال وزير التعليم نفتالي بينت: "إن اليهود سيتمكنون خلال الأيام القريبة المقبلة من الصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه"، كما دعا وزير الزراعة أوري أريئيل إلى اقتحام الأقصى في الأعياد اليهودية. وعلى قدر مشابه من الخطورة، صرح وزير الأمن الداخلي ووزير السياحة الإسرائيلي يرون يفين بأنه سيقوم بترتيبات تسمح لكل يهودي باقتحام الأقصى وضمنهم أعضاء الكنيست. وتأتي هذه التصريحات في إطار مساعي الاحتلال المستمرة لتكريس الوجود اليهودي في المسجد، وصولاً إلى تشريع التقسيم الزماني، ومن ثم التقسيم المكاني، كما طُرح في أروقة بلدية

[34] "القدس العربي"، 2016/3/1، ص 6.

القدس مخطط لإقامة كنيس في باب الرحمة، وفي السياق نفسه تقدمت منظمة يشاي، التي يقودها الحاخام شموئيل إلياهو، بطلب تسجيل كامل مساحة المسجد الأقصى كملكية رسمية تابعة للاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من رفض الطلب تخوفاً من ردات الفعل ولحساسية الموضوع، فإن هذه المنظمة أرفقت طلباً بأن هنالك سابقة في هذا المضمار وهو أن ساحة البراق قد سجلت بالكامل سنة 1996 طابو تابعاً للاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي فسح المجال لوضع مخططات تخص كامل منطقة البراق من دون أن يكون هنالك أي اعتراض.

الجدار وأثره في الضفة الغربية

محافظة القدس

تكونت محافظة القدس من الناحية الإدارية في الفترة الأردنية من ثلاثة ألوية (لواء رام الله، لواء القدس، لواء بيت لحم، قضاء أريحا). أمّا محافظة القدس اليوم فإن مساحتها تبلغ 345 كم^2 يقع منها 72 كم^2 فيما يطلق عليه اسم حدود بلدية القدس. وهذه التقسيمات الإدارية ساعدت المدينة، الفقيرة بالمقومات الاقتصادية، في النهوض اقتصادياً وزراعياً، واعتمدت بشكل رئيسي على الظهير الزراعي للمناطق المحيطة بالمدينة لتزويدها بالخضروات، فكانت الهجرة اليومية الصباحية للبائعين من أجل تزويد المدينة بما تحتاج إليه، والعودة المسائية بعد شراء ما يحتاج إليه البائع. فكانت أبواب القدس وأسواقها تعج بالبائعين على مختلف الفصول، وأدى هذا إلى إقامة أفضل البنى التحتية لخدمة سكان المناطق المحيطة من مشافي، ومدارس، وأندية رياضية، ونشطت السياحة الداخلية فأقيمت الفنادق الحديثة لخدمة الزوار والسائحين. لكن حرب سنة 1967، وترسيم حدود بلدية القدس التي تم توسيعها على حساب أراضي 28 قرية ومدينة عربية، وأصبح لها قانونها الخاص الذي يختلف عن قانون القرى المحيطة بالمدينة (الإدارة المدنية)، كلها أمور أدت بالتدريج إلى عزل هذه القرى والبلدات عن المدينة، وأصبحت ترتبط بشكل مباشر بالمدن المحيطة، رام الله، وبيت لحم. وكانت الكارثة الكبرى التي حلت بالمدينة بعد إقامة جدار الفصل العنصري الذي أدى وبشكل نهائي إلى عزل هذه القرى عن المدينة وحرم السكان دخولها إلاّ بأذن إسرائيلي، كما مُنعت الأسواق من استقبال المنتوجات الزراعية المحلية، وأصبحت المدينة تعتمد بشكل

رئيسي على المنتوجات الإسرائيلية. أمّا المشافي، فظاهرة فراغ الأسرَّة من المرضى هي السائدة، وأخذت تعاني جراء المشكلات المادية والتدهور في استخدام خدماتها الصحية إلاّ بأذن إسرائيلي، كما نجم عن المنع الأمني للسكان بروز جيل من الشباب لا يعرف عن القدس سوى قبتها الذهبية. أمّا القدس بالمفهوم السياسي والثقافي والحضاري فإنها تلخَص في المسجد الأقصى.

خلاصة

وهكذا، يمكننا القول إن سلطات الاحتلال خلقت واقعاً سياسياً وديموغرافياً جديداً في مدينة القدس. فالديموغرافية الإسرائيلية كانت على حساب الجغرافيا الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ومناطق خضراء، وسياسة هدم المنازل، ورفض منح تراخيص البناء. وقد أدى مجمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني إلى إيجاد خلل ديموغرافي للمصلحة الإسرائيلية. وجاء بناء جدار الفصل العنصري لتحقيق هذه الغاية والذي سيستعمل وسيلة من وسائل الضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع الطرف الفلسطيني لإنجاز اتفاقيات تخدم المصالح الإسرائيلية. وإذا أضفنا إليها ورقة الضمانات الأميركية التي أعطيت للرئيس السابق شارون سنة 2004 بأن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية، وهي التي ترسم ملامح سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية، الممثلة في أقصى اليمين في الحكومة والبلدية، وبأن القدس عاصمة أبدية للدولة العبرية من دون شريك فلسطيني.

التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس

القرية	المساحة بالدونم	عدد السكان
الثوري + السواحرة الغربية	1078+658	13.651
الطور + الصوانة	851+1745	20.169
بيت حنينا+ المطار	5294+3327	21.909
باب الساهرة	427	4771

بيت صفافا	1577	5981
راس العمود	1262	12.984
وادي الحلوه (وادي ياسول)	506	4129
العيسوية	2394	10.703
جبل المكبر + السواحرة	2342+2949	14.050
كفر عقب	2441	10.781
شرفات	8939	978
الشيخ جراح	711	2672
شعفاط	4277	31.218
سلوان	537	9994
صور باهر + أم طوبا	5333	11.757
وادي الجوز	347	7179
البلدة القديمة	1000	24.000
المجموع	**47.862**	**206.926** لسنة 2002 280 ألف نسمة بحسب إحصاءات 2010 322.800 نسمة بحسب إحصاءات 2016
نسبة الزيادة للعرب 2.7٪ نسبة الزيادة لليهود 2.2٪		37٪ عرب اليهود 73٪

عدد السكان في حدود بلدية القدس	870 ألف نسمة

المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها

المستوطنة	المساحة	عدد السكان
تلبيوت الشرقية	1195	12.591
غيلو	2859	27.569
جبل أبو غنيم، غفعات همتوس	310+2523	1125
غفعات همفتار	588	2948
التلة الفرنسية	2018	6631
معلوت دفنا	380	3617
نفي يعقوب	1759	20.250
الحي اليهودي	122	2348
بسكات زئيف	5467	38.684
رمات إشكول	397	3046
رموت شلومو	1126	12.822
رموت	4979	38.992
سنهدريا	378	4994
إجمالي المساحات	**24.101 دونماً** (35٪)	175.617 عدد المستوطنين سنة 2002
		193.000 عدد المستوطنين سنة 2008 200.000 عدد المستوطنين سنة 2012 210.000 عدد المستوطنين سنة

		2016

مستوطنات القدس الكبرى

اسم المستوطنة	مساحة المستوطنة	عدد السكان	السنة	عدد الوحدات المخططة
معاليه أدوميم	35.000	36.089	2011	3500
متسبيه يريحو	2318	1701	2007	1911
ألون	400	116	2002	300
كفار أدوميم	934	3527	2012	–––––––––
نفي برات	2000	50	2002	4860
خطة E1	12.443	–––––––	2002	2500
علمون	1541	552	2002	833
آدم	4000	4487	2011	2200
كوخاف يعقوب	1600	5926	2008	1300
غفعات زئيف	5000	12.632	2011	7981
غفعون هداشاه	100	1000	2002	317
غفعون	50	––––––– ––	2002	––––––––– –
هارآدار	1000	3622	2011	1200
نفي شموئيل	1300	150	2002	–––––––––
كيدار	491	12.446	2012	150
هارغيلو	170	952	2012	250
نفي دانيئيل	1135	649	2002	600
بيت عين	894	906	2007	300
إفرات	12.500	7685	2011	1150

ألون شيفوت	502	1853	2002	1000
بيتار عيليت	4200	39.710	2011	8000
إليعازر	350	2302	2012	500
كفار عتسيون	602	525	2002	70
مغدال عوز	508	297	2002	----------
كرمي تسور		665	2002	
روش تسوريم		263	2012	
غفعون		**تحولت لمعسكر للجيش**		
المجموع	**89.038 دونماً**	**138.105 نسمة**		**38.922 وحدة سكنية**

الصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية*

السنة	مسلم	مسيحي	يهودي	المجموع
1800	4000	2750	2000	8750
1835	4500	3250	3000	10.750
1840	4650	3350	5000	13.000
1850	5350	3650	6000	15.000
1860	6000	4000	8000	18.000
1870	6500	4500	11.000	22.000
1880	8000	6000	17.000	31.000
1890	9000	8000	25.000	42.000
1900	10.000	10.000	35.000	55.000
1910	12.000	13.000	45.000	70.000
1922	13.505	14.700	34.400	62.605

سنة 1961 – عدد سكان القدس 60.488 منهم:

– 36.801 داخل السور

– 23.687 خارج السور

توسيع حدود بلدية القدس بحسب السنوات

السنة	المساحة بالدونم
1952	33.5
1963	36

* الجامعة العبرية – د. بن آرييه القدس 1984.
دائرة الإحصاء المركزية لسنة 2004.

1964	38.1
1967	108
1985	108.5
1993	126.6

ملاحظة

كان التوسع حتى سنة 1964 في القدس الغربية. وبعد سنة 1967 تم التوسع على حساب الضفة الغربية ودمج القدس الشرقية مع الغربية. أمّا في سنة 1993 فإن التوسع تم في اتجاه القدس الغربية.

في حالة ضم معاليه أدوميم (E1) فإن المساحة ستصبح 191.4كم^2

نمو السكان بحسب السنوات في القدس*

السنة	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان العرب	اليهود في القدس الشرقية	اليهود في القدس الغربية	النسبة المئوية	
1997	622.100	193.000	161.580	267.520	عرب	يهود
2002	680.400	221.900	176.853	281.747		
2003	693.200	228.700	177.743	286.757		
2004	706.400	237.100	182.000	287.300		
2010	900.000	300.000	200.000	400.000		
2016	870.000	322.800	210.000	334.200	٪37	٪63

* دائرة الإحصاء المركزية، القدس – كانون الأول/ديسمبر 2005.

عدد البيوت المهدمة

السنة	عدد البيوت المهدمة
2001	59
2002	43
2003	99
2004	152
2005	120
2006	78
2007	94
2008	85
2009	77
2010	39
2011	44
2012	51
2013	98
2014	95
2015	**101**
المجموع	**1235**

الرخص المعطاة بحسب السنوات

السنة		عدد الرخص
1994		124
1995		173

213		1996
194		1997
254		1998
129		2000
110		2001
97		2002
59		2003
49		2004
125		2009
400		2010
200		2011
200		2012
135		2013
188		2014
158		2015

أعداد الإسرائيليين بمدينة القدس الشرقية

خلال سنوات مختارة

السنوات	عدد المستوطنين[35]
1972	6900
1977	33000
1981	59000
1986	103.900
1991	137.400
1995	157.300
1999	170.400
2002	175.617
2006	182.000
2008	193.000
2010	200.000
2016	210.000

عدد الوحدات السكنية التي تم إقامتها في القدس[36]

السنة	عدد الوحدات
2008	1931
2009	1021
2010	506
2011	312
2012	2386

[35] المصدر: دائرة الإحصاء المركزية لسنة 2012.

[36] حركة السلام الآن.

جدول مصادرة الأراضي بحسب السنوات باستخدام قانون الاستملاك للمصلحة العامة/1943

تاريخ المصادرة	المنطقة / الحي	المساحة بالدونم
1968/1/8	التلة الفرنسية، جبل سكوبس (المشارف)، رموت إشكول	3345
	معلوت دفنا (خلة نوح)	485
المجموع		**3830**
1968/4/14	نفي يعقوب	765
	البلدة القديمة (الحي اليهودي فقط)	116
المجموع		**881**
1970/8/30	نفي يعقوب	470
	رموت ألون (أراضي لفتا، بيت إكسا) شعفاط	4840
	تلبيوت شرق (صور باهر)	2240
	غيلو (بيت جالا، شرفات)	2700
	عطروت (قلندية)	1200
	وادي الربابة	130
	شارع يافا	100
	منطقة رمات راحيل	600
المجموع		**12.280**
1980/3/20	بسكات زئيف (حزما، بيت حنينا)	4400
1982/7/1	عطروت قلندية	137
1991/5/16	جبل أبو غنيم	280 + 1850
1995/2/1	بيت حنينا + بيت صفافا	535
المجموع		**7202**
المجموع العام[37]		**24.193**

[37] أرشيف دائرة الخرائط / جمعية الدراسات العربية – و"الجريده الرسمية".

التعريفات:

1. **حارس أملاك العدو**: هي عقارات (ملك) كان من المفترض أن يكون مُلاّكها يهوداً، تركوا البلدة القديمة بعد حرب سنة 1948، فأصبح يديرها القيّم على أملاك العدو لدى الحكومة الأردنية. وقامت الحكومة الأردنية بتعيين ممثل لها يدير هذه الأملاك أُطلق عليه حارس أملاك العدو بموجب قانون صادر سنة 1950 مُوقع من وزير الداخلية.
2. **المصادرة**: تم مصادرة العقارات بموجب قانون الأراضي الصادر سنة 1943 .أمّا الحي اليهودي فقد تم مصادرته "للمصلحة العامة " مرفقاً بالخريطة رقم 5 ب /أ108/322) وأعلن في "الجريدة الرسمية"، العدد 1435، ص686.
3. **قانون الجيل الثالث**: ينص القانون على رفع الحماية عن المستأجر للعقارات بعد وفاة ابن الابن (الجد، الابن، ابن الابن).
4. **غير ذلك** :هي الأملاك التي تم بيعها ونقل ملكيتها من المالك إلى جهات وجمعيات استيطانية سواء أكان بيع رقبة الأرض أو الحماية.

5. **القيم على أموال الغائبين**: دائرة وزارة المالية، تدير أملاك الفلسطينيين الذي يقيمون خارج حدود مدينة القدس، أو الأملاك التي تعود إلى الدولة التي قامت بالاعتداء على الدولة العبرية سنة 1948 (لبنان، سورية، شرق الأردن، العراق، السعودية، اليمن، مصر)، أو على أي جزء من أرض خارج حدود إسرائيل. وترفض هذه الدائرة الإفصاح عن الأملاك التي تديرها على الرغم من أن آريه كنغ (Aryeh King)، وهو رئيس صندوق أراضي إسرائيل وهي منظمة يمينية من منظمات المستوطنين، قدم طلباً إلى المحكمة العليا بالكشف عن بيانات تلك الدائرة.
6. **استيلاء أمني**: وضع اليد على العقار أو الأرض لأسباب أمنية، ثم تحويلها إلى مراكز شرطة أو إغلاقها.

المراجـــع

1. إفرات، إليشع. "جغرافية الاستيطان". ترجمة دار الجليل. عمّان: دار الجليل، 1990.

2. حلبي، أسامة. "المكانة القانونية لسكان القدس منذ العام 1967 وإسقاطات الضم على حقوقهم المدنية والاجتماعية". القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، 2008.

3. بلدية القدس. البروتوكولات المرفقة للخرائط الهيكلية. القدس، تواريخ مختلفة.

4. تفكجي، خليل. "المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية". القدس: جمعية الدراسات العربية؛ المركز الجغرافي الفلسطيني، تموز/يوليو 1994.

5. تفكجي، خليل. "القدس مشروع مقترح". عمّان: مؤسسة شومان، 1995.

6. تفكجي، خليل. "تهويد القدس حقائق وأرقام". "مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22 (ربيع 1995).

7. تفكجي، خليل. مجلة "شؤون فلسطينية" – نابلس –1996.

8. أيوب، نزار. "الحق في الإقامة: انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس". القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، 2008.

9. هيئة الموسوعة الفلسطينية. "الموسوعة الفلسطينية". "القدس". بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984. المجلد الثالث، ص 505.

10. الديب، محمد محمود. "حدود فلسطينية: دراسة تحليلية لوثائق الانتداب". تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم؛ القاهرة: معهد بحوث الدراسات العربية، 1976.

11. معهد القدس لأبحاث إسرائيل. القدس، 1994.

12. Jerusalem Institute for Israel Studies. Jerusalem, 1994.

13. *Statistical Year Book for Jerusalem.* Jerusalem: The Jerusalem Institute for Israel Studies, 2000-2007.

14. *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*. Washington D.C.: Foundation for Middle East Peace, vol 18, no. 4 (July –August 2008).

15. راسم خمايسي. "صراع على المسكن: قطاع الإسكان في القدس، الواقع والمعوقات والاحتياجات والسياسات المطلوبة". القدس، مركز التعاون والسلام الدولي، 2006.

16. مئير مارغليت. "إسرائيل والقدس الشرقية: استيلاء وتهويد". ترجمة مازن الحسيني. القدس: مركز القدس للحقوق الاقتصادية، 2011.

17. كنفاني، نعمان، زياد غيث. "الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 2012.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/